جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

دور التحليل المالي في عملية اتخاذ قرار منح القرض

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطالبين:

كودري أمحمد

لعبش عائشة

الأستاذة المشرفة:

د.عبد الرحيم ليلى

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2016– 2017.

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره عز وجل على جميع نعمه وعلى عونه وتوفيقه لنا في إنجاز عملنا هذا

نتقدم بالشكر والاحترام لكل أساتذتنا الكرام، والى كل من كان له الفضل وساهم في إتمام دراستنا، خاصة الأستاذة المشرفة عبد الرحيم ليلى والوالدين الكريمين

كما لا يفوتنا أن نقدم جزيل امتنانا إلى مدير وموظفي الوكالة البنكية التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بتيارت وكل العاملين بها الذي منحونا يد العون وعلى سعة صدورهم وعطاء صنيعهم أمام طلباتنا طوال فترة تربصنا

فشكراً لهم جميعا وأعانهم الله ووفقهم في مسعاهم.

إهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من علمني العطاء دون انتظار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار والدي العزيز.

إلى من به أكبر وعليه اعتمد إلى من بوجوده أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معه معنى الحياة أخي العزيز أحمد.

إلى صديقاتي وزملائي الذين عشت معهم دروب الحياة الحلوى والحزينة.

إلى كل من ضمهم قلبي ونسيهم قلمي.

عائشة

إهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد أهدي ثمرة نجاحي

إلى التي سهرت

لأنام وتعبت لأرتاح إلى نبع الحنان الصافي أمي أطال الله عمرها

إلى الذي هيئ لي سبيل الحياة ومنحني القوة على تجاوز الصعوبات وشجعني على الدراسة

وأجلسني في مقاعد الجامعة والدي العزيز

إلى إخوتي من كبيرهم إلى صغيرهم

إلى أبناء إخوتي، شيماء، محمد الأمين، عبد المالك، ياسين، إبراهيم

إلى كل من يحمل في قلبه ذرة حب لي

أمحمد

الفـــهرس

الفهـرس

الجداول والأشكال البيانية

قائمة الملاحق

المقدمة 1

الفصل الأول: سياسة وتقنيات القرض البنكي واجراءات منحه

المبحث الأول: عموميات حول القرض البنكي..... 9

المطلب الأول: ماهية القرض البنكي وعناصره 10

المطلب الثاني: خصائص القرض البنكي 12

المطلب الثالث: مصادر القروض 16

المبحث الثاني:سياسة واجراءات منح القرض البنكي..... 18

المطلب الأول: السياسة الإقراضية 18

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية 19

المطلب الثالث: مكونات السياسة الإقراضية 21

المبحث الثالث: تقنيات منح القرض البنكي..... 25

المطلب الأول: اجراءات منح القرض البنكي 25

المطلب الثاني: خطوات منح القرض 26

المطلب الثالث: معايير منح القرض 29

خلاصة الفصل 31

الفهـرس

الفصل الثاني: أدوات التحليل المالي المستعملة في منح القروض لتمويل نشاطات الاستغلال والاستثمار

المبحث الأول: ماهية وخطوات التحليل المالي 34

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التحليل المالي وأهميته 34

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه 37

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي وأنواعه 40

المبحث الثاني: بيانات وأدوات التحليل المالي 42

المطلب الأول: بيانات التحليل المالي 42

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي 46

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية 50

المبحث الثالث: تصنيف القروض حسب طبيعة الموضوع 54

المطلب الأول: القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال 54

المطلب الثاني: القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستثمار 56

خلاصة الفصل 60

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت (541)

المبحث الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت 63

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية 63

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية 64

الفهـرس

المبحث الثاني: تقديم ملف القرض وطرق تحليله من طرف البنك 67

المطلب الأول: المراحل التي تمر بها عملية تقديم ملف القرض 67

المطلب الثاني: تقنيات دراسة ملف القرض 68

المبحث الثالث: خطوات منح قرض استثمار وقرض استغلال..... 70

المطلب الأول: دراسة ملف طلب قرض استثمار وقرض استغلال 70

المطلب الثاني: التحليل المالي والمحاسبي لمشروع المؤسسة الطالبة للقرض 72

خلاصة الفصل 85

الخاتمة 87

قائمة المصادر والمراجع..... 91

الملاحق 95

قائمة الجداول والأشكال البيانية

أولا: قائمـة الجـداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1.2)	الميزانية المالية	44
الجدول (2.2)	قائمة دخل المؤسسة	45
الجدول (3.2)	قائمة التدفقات النقدية	46
الجدول (1.3)	الانتقال من الميزانية التقديرية إلى ميزانية مالية	73
الجدول (2.3)	جدول حسابات النتائج	75
الجدول (3.3)	جدول اهتلاك القرض	76
الجدول (4.3)	أنواع رأس المال العامل	77
الجدول (5.3)	حساب احتياجات رأس المال العامل	79
الجدول (6.3)	المؤشرات المالية	79
الجدول (7.3)	كيفية حساب النسب المالية	81
الجدول (8.3)	حساب المردودية المالية والاقتصادية	82

قائمة الجداول والأشكال البيانية

ثانيا: قـائمـة الأشكـال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل (1.1)	خطوات منح القرض	28
الشكل (1.2)	عموميات التحليل المالي	35
الشكل (2.2)	رأس المال العامل	47
الشكل (3.2)	احتياجات رأس المال العامل	49
الشكل (1.3)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	66
الشكل (2.3)	التمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال	78
الشكل (3.3)	التمثيل البياني للمؤشرات المالية	80
الشكل (4.3)	التمثيل البياني للنسب المالية	81
الشكل (5.3)	التمثيل البياني لنسب السيولة	83

الملاحـــق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
الملحق 1	اتفاقية القرض
الملحق 2	سند لأمر
الملحق 3	طلب استشارة مركز المخاطر
الملحق 4	تعليمة لجنة القرض
الملحق 5	محضر اجتماع لجنة القرض
الملحق 6	الميزانية التقديرية ل3 سنوات
الملحق 7	جدول حسابات النتائج
الملحق 8	جدول اهتلاك القرض
الملحق 9	مخطط توقعات المحاصيل

المقدمة

إن موضوع التحليل المالي يشكل حيزا هاما من قبل المفكرين والباحثين، حيث شهد هذا المجال تطورات كبيرة، وابتكار أدوات تحليلية متعددة ومتنوعة تتماشى مع هذا التقدم الذي تشهده الساحة الاقتصادية بشكل عام، فالتحليل المالي يعتبر من التقنيات التي يعتمد عليها البنك في مجال اتخاذ قرار منح القرض، لأنه يعمل على قياس قدرة المقترض أو المؤسسة على خدمة الديون المترتبة عليها في مواعيد الاستحقاق، وتشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء المالي لديها.

فأهمية التحليل المالي تزداد يوما بعد يوم لدى الكثير من مستعمليه لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها، والبنوك تعد من الجهات التي أعطت التحليل المالي أهمية خاصة وذلك لما تقدمه من مساعدة لا بديل لها عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرار الإقراض من نوعية جيدة.

كما تحتل القروض موقعا هاما ضمن بنود المركز المالي وتتسم بالجودة العالية وتعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته، لما له من أهمية وذلك من خلال الشروط والمراحل التي يجب إتباعها بداية من تقييم المؤسسة الطالبة للقرض عن طريق دراسة تحليلية مدققة، إلا أن المخاطرة تبقى قائمة أي قبل أن يقدم البنك على اتخاذ قرار منح قرض استغلال أو قرض استثمار أو الاثنين معا لطالب القرض، لابد عليه أن يقوم بدراسة معمقة أخذا في الحسبان مستقبل قطاع النشاط الذي ينتمي إليه صاحب القرض، لأن هذا الأخير باعتباره مصدر لبقاء البنك فإنه يمثل مصدرا رئيسيا لإفلاسه، ولهذا يجب عليه أن يحرص على تقييم صاحب القرض ليتجنب بذلك مخاطره.

ومن أجل تحقيق ذلك يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية برسم سياسة اقراضية رشيدة تتماشى وأهدافه بناء على نسب ومعايير معينة، وكذلك قيامه بالدراسة لملف القرض خاصة قرض استغلال وقرض استثمار لتفادي أي خطر متوقع.

إشكالية البحث:

أصبحت عملية تقييم وضعية الزبون أمرا ضروريا ومن ثم أصبح لزاما على البنك إجراء تحليل مالي ودراسة معمقة للقوائم المالية حتى يتسنى له معرفة الوضعية المالية الحقيقية للزبون وهذا ما دفعنا لطرح الإشكال التالي:

ما مدى تأثير التحليل المالي على قرارات البنك في عملية منح القروض ؟

إن الإشكالية المطروحة أعلاه تقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي قد تساعد في الإجابة على الإشكالية:

- هل السياسة الإقراضية المتبعة من قبل البنوك تقلل من المخاطر؟
- ما هي أهم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي؟
- ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في منح القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟
- ما هي التقنيات التي يعتمد عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية في منح قرض استغلال وقرض استثمار؟

فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات السابقة نقترح الفرضيات التالية:

- للبنك سياسة إقراضية يتبعها في منح القروض وقبول الضمانات لتجنب المخاطر.
- التحليل المالي يبين الوضعية المالية للمؤسسة كما أن له دور كبير في تحقيق المردودية وتحسين السيولة.
- تخضع عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدراسة دقيقة ومحكمة بما يتماشى وخدمة الاقتصاد وتنمية البنك.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمحور أسباب اختيارنا لهذا الموضوع حول:

الأسباب الشخصية:

- الرغبة الشخصية في تناول المواضيع التي تتعلق بالقروض.
- شعورنا بقيمة وأهمية الموضوع في وقتنا الحالي.

الأسباب الموضوعية:

- توضيح أعمال البنوك وذلك للوصول إلى الإجراءات التي يتخذها هذا الأخير لمنح القروض.
- إبراز مساهمة البنك في دعم وتنمية الاقتصاد الجزائري.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في التحليل المالي الذي يعد من أهم الوسائل البنكية لتحليل القوائم المالية باعتبارها قاعدة للمعلوماتية تساعد على تقييم وضعية الزبون، بحيث يظهر التحليل المالي نقاط القوة ونقاط الضعف ومدى سلامة الأوضاع المالية من خلال الاستمرارية في النشاط، وهذا طبعا لا يكون إلا بعد استخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم وضعية الزبون.
- إبراز أهمية التحليل المالي كوسيلة لتقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة.
- دراسة كيفية توصل بنك الفلاحة والتنمية الريفية في اتخاذ قرار منح القرض باستخدام أساليب التحليل المالي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرت دراستنا على حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت.

الحدود الزمانية: قمنا من خلال هذا البحث بتشخيص الأداء المالي لطلب قرض استغلال وقرض استثمار من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك خلال الفترة 2014-2015-2016، باستخدام وثائق محاسبية ومالية من ميزانيات وحساب النتائج لهذه الفترة.

منهج البحث:

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية ومن أجل إجراء الدراسة الملائمة للبحث تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري والقائم على جمع المعلومات والبيانات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة أما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج التحليلي المرتبط بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك بتحليل الوثائق المالية لبعض العملاء في مجال التحليل المالي.

الدراسات السابقة:

نشير إلى بعض الدراسات الجامعية الأقرب صلة من موضوع بحثنا فيما يلي:

1- دراسة اليمن سعاد، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة**، البحث عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ويطمح من خلال هذا البحث إلى تحقيق أهم الأهداف وهي:

- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء ودوره في ترشيد القرارات.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة.

وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة.
- احتفاظ المؤسسة بقدر كافي من السيولة يسمح لها بالقيام بمختلف أنشطتها وكذلك تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

2- خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**، البحث عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، وتهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي:

- التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية العاملة في فلسطين على التحليل المالي وكيفية صنع القرار الائتماني.

- توضيح الدور الذي تلعبه المعلومات المتوفرة باستخدام أدوات التحليل المالي وكيفية صنع القرار الائتماني.

وخلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها ما يلي:

- كلما انخفضت درجة التفويض الممنوح لمسؤول التسهيلات في البنوك العاملة في فلسطين تنخفض معها درجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان.
- إن الضمانات التي يقدمها العميل احتلت المرتبة الأولى في الأهمية وجاء بعدها المعلومات المتعلقة بمركزية المخاطر حسب ما يرد في سلطة النقد.

3- دراسة صخري جمال عبد الناصر، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة البترولية في الجزائر**، دراسة حلة مؤسسة ENSP، البحث عبارة عن مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ويمكن تلخيص أهم أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.
- محاولة التعرف على الأسلوب المنتهج في اتخاذ القرارات من طرف المؤسسة لاحترام توازنها المالي.

كما توصلت هذه الدراسة إلى أهم النتائج وهي:

- المؤسسة حققت توازن مالي وهذا يدل على أن الأموال الدائمة مولت كليا الأصول الثابتة.
- محاولة المؤسسة الاحتفاظ بنسبة كبيرة من السيولة وهذا ما يدل على أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد مستمر.
- المؤسسة تتمتع باستقلالية ماليا أي تعتمد على الأموال الخاصة بدلا من الديون.

من خلال اطلاعنا لعدد من الدراسات الجامعية، وجدنا بعض الدراسات تناولت بعض جوانب الموضوع، ولم تتطرق إلى موضوعنا بشكله ، ولكن في بحثنا هذا تم التركيز على معرفة درجة الاستفادة من أدوات التحليل المالي المستخدمة في عملية اتخاذ قرار منح قرض استغلال وقرض استثمار، خاصة وأن أهمية التحليل المالي تزداد في الوقت الراهن وذلك باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها البنوك بسبب القروض.

صعوبات البحث:

حاولنا قدر المستطاع الاستفادة من المراجع والمصادر المتوفرة لدينا وتوظيفها بطريقة صحيحة إلا أننا واجهنا صعوبات ومشاكل عديدة في إعداد بحثنا:

- قلة المراجع الوطنية في مجال الميزانية وقائمة الدخل.
- صعوبة تحليل القوائم المالية نظرا لاعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على المخطط المحاسبي الوطني.
- صعوبة الحصول على المعلومات في الوكالة نظرا لسرية الملفات وأرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة.
- عدم التعاون في تقديم بعض المعلومات المفيدة في الدراسة.

خطة البحث:

للإحاطة بقدر الإمكان بجوانب هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول كانت على النحو التالي:

الفصل الأول، سنعرض فيه سياسة وتقنيات القرض البنكي وإجراءات منحه والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول القرض البنكي وتضمن المبحث الثاني سياسة وإجراءات منح القرض البنكي أما المبحث الثالث فقد عالج تقنيات منح القرض.

أما الفصل الثاني، والذي خصص لأدوات التحليل المالي المستعملة في منح القروض لتمويل نشاطات الاستغلال والاستثمار وتناولنا فيه ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم وخطوات التحليل المالي أما المبحث الثاني فتمثل في بيانات وأدوات التحليل المالي وبالنسبة للمبحث الثالث تضمن تصنيف القروض حسب طبيعة موضوع التمويل.

وفي الفصل الثالث تضمن الدراسة الميدانية لحل الإشكالية بدراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة تيارت" والذي سنحاول من خلاله إسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على الواقع الذي يعيشه البنك مسلطين الضوء في الأول على تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وفي الأخير إجراء دراسة على نوعين من الملفات المقدمة من طرف البنك المتعلقة بقرض استغلال وقرض استثمار.

الفصل

الأول

إن عملية منح القروض هي ضرورة اقتصادية، فهذه العملية لها أهمية بالغة بالنسبة للبنك وللزبائن نظرا للنتائج المنجرة عنها، إلا أن عملية منح القرض تتطلب القيام بالعديد من الإجراءات بهدف تحليله وتقليل المخاطر المتعلقة به إلى أدنى حد ممكن.

وتختلف منهجية منح القرض حسب وضعية الزبون، فعندما يتقدم الزبون إلى البنك من أجل طلب القرض يجب أن يكون مرفوقا بملف القرض الذي يتضمن مجموعة من العناصر التي تسمح بمعرفة الوضعية المالية للزبون والتي تساعد البنك على القراءة الجيدة لاتخاذ القرار.

ويقوم البنك بدراسة الملف من كل النواحي التقنية، الاقتصادية، التجارية، المالية والقانونية لتحليل الجوانب التي تؤثر على مردودية الزبون بصفة مباشرة أو غير مباشرة، مما يساعد البنك على اتخاذ قرار المنح أو الرفض.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل لسياسة وتقنيات القرض البنكي وإجراءات منحه من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: ماهية القرض البنكي وعناصره.

المبحث الثاني: سياسة وإجراءات منح القرض البنكي.

المبحث الثالث: تقنيات منح القرض البنكي.

المبحث الأول: عموميات حول القرض البنكي

نظرا للأهمية التي تحتلها القروض على مستوى نشاطات الأفراد والمؤسسات، أصبحت تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول، كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات، وعليه يكون من الملائم إلقاء الضوء على ماهية القروض، ومصادرها وأهميتها بصفة عامة.

المطلب الأول: ماهية القرض البنكي وعناصره

تنوعت وتعددت تعاريف حول القرض البنكي وشملت مختلف المجالات لذا اعتمدنا على تقديم مجموعة من التعاريف لتوضيح الرؤية أكثر.

أولا– مفهوم القرض:

1– لغويا: إن كلمة القرض تقابلها في اللغة الفرنسية كلمة "كريدي"، والتي تعني الثقة بملاءة شخص ما أو مؤسسة ما والملاءة تعني القدرة على تسديد الديون.

2– اصطلاحا: يمكن تعريف عملية القرض على أنها وضع مبلغ من المال من طرف المقرض ويسمى الدائن بين أيدي المقترض ويسمى المدين لمدة زمنية معينة ولغرض معين على أن يدفع المقترض فائدة مقابل اقتراضه ويسدد مبلغ القرض حسب الاتفاق، إما دفعة واحدة بتاريخ معين أو على عدة دفعات محددة التاريخ، وبالتالي يتضح أن كلمة قرض تعني الثقة التي تعتبر أساس كل قرار لمنح القروض التي هي عبارة عن مبلغ من المال لشخص ما دفعة واحدة ويتم الاتفاق على استرجاعه مع الفوائد في تاريخ لاحق.[1]

كما يمكن تعريف القرض على أنه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن (ويتمثل هذا الشخص في حالة القروض البنكية في البنك ذاته) بمنح أموال (بضاعة، نقود..)إلى شخص أخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة مع التسديد لقيمة القرض من طرف المدين بعد فترة يتم الاتفاق

[1] عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص69.

عليها مسبقا بين الطرفين، فالبنك عند قيامه بإقراض شخص معين فهو يثق في أن الشخص مستعد وقادر على القيام بعملية التسديد متى حل تاريخ الاستحقاق.[1]

كما تعرف القروض على أنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بتسديد المبلغ مع الفوائد والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم العملية بضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد دون أية خسائر، وينطوي على هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية.[2]

3- التعريف القانوني: يعني تسليف الغير مالا منقولا أو غير منقول على سبيل دين أو وديعة أو وكالة أو إيجار أو إعارة أو رهن وفي كل هذه الحالات فهو يتعلق بتسليم مؤقت للمال.[3]

4- التعريف الاقتصادي: يعني تسليف المال لتثميره في الإنتاج والاستهلاك.

ثانيا- عناصر القرض البنكي:

يتضح من خلال التعاريف السابقة أن للقرض أربعة عناصر أساسية وهي كالتالي:[4]

1- علاقة المديونية: حيث يفترض وجود الدائن (مانح القرض) والمدين (متلقي القرض) ويتضح من خلال ذلك وجود الثقة بينهما.

2- وجود دين: وهو المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين والذي يتعين على الأخير برده للأول، وهنا تظهر علاقة القرض بالنقود.

3- المدة: إذ لا يوجد قرض بنكي إلا إذا كان هناك فاصل زمني (قصير أو طويل أو متوسط) بينما يقدمه البنك الدائن مانح القرض وما يسترده من المدين المستفيد منه، وتحدد مدة العقد عادة عند توقيع العقد فمن الضروري وجود فجوة زمنية مابين منح الأموال وما بين استرجاعها، ولا يعتبر قرضا إن لم تكن هذه الفجوة موجودة.

---

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية، يوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص55.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص103.

[3] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص90.

[4] محمود يونس وكمال أمين وصال، **اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المالية**، قسم الاقتصاد، مصر، 2005، ص54.

4- المخاطرة: تعد المخاطرة محور مهنة البنك، فالبنك الذي يقدم قروض يتعرض حتما إلى خطر عدم السداد مهما كانت نوعية الضمانات ومهما عظمت أسباب الثقة فالمخاطرة في القروض البنكية هو احتمال وارد مهما كانت ظروف القروض.

القروض= المدة + الثقة + المخاطرة

تطبيقا للخطر الغير مفصول عن القرض، فلا يوجد قرض معفى من الخطر مهما كانت الضمانات ويوجد نوعين من الأخطار المتعلقة بالقرض وهما كالأتي: [1]

أ- تأخر في التسديد وهذا التأخير يسبب أضرار للبنك و المتعلقة بميزانيتها خاصة إذا كانت نفس الفترة التي يسحب فيها الأفراد ودائعهم لأن معظم أموال البنك هي من ودائع الأفراد.

ب- عجز كلي أو جزئي للمدين ويسبب نتائج خطيرة للبنك، لهذا يجب على البنوك مكافحة هذا العجز بأن تأخذ كل الاحتياطات اللازمة وذلك قبل أن يحدث عجز للمدين كما يجب أن يستعمل كل الوسائل المتاحة كالضمانات التي تمكن البنك من استرجاع جزء من أمواله في حالة العجز الكلي أو الجزئي.

المطلب الثاني: خصائص القرض البنكي وأهميته

تتميز القرض بمجموعة من الخصائص تتحدد في عدة نقاط وهي كالتالي:

أولا- خصائص القرض:

يتميز القرض البنكي بالخصائص التالية : [2]

1- المبلغ: ويمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.

2- المدة: هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عميله، ويكون بعد نهايتها المستفيد من القرض ملزما بالتسديد وتنقسم المدة إلى 03 أقسام وهي كالأتي:

[1] عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 71،70.

[2] عون الله سعاد، **القرض المصغر في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسير واقتصاد مؤسسة، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2007، ص ص9،6.

أ- المدة القصيرة: تتراوح بين ثمانية عشر شهرا وسنتين حسب القانون الجزائري.

ب- المدة المتوسطة: تتراوح بين ثمانية عشر شهرا و07 سنوات.

ج- المدة الطويلة: تتراوح ما بين 07 سنوات على الأقل وعشرين سنة على الأكثر.

3- سعر الفائدة: يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المقترض أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر وهو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل فصل السيولة.[1]

كما يعرف أيضا على أنه: أجر كراء النقود ويلتزم المقترض بالدفع إلى البنك مقابل التنازل المؤقت له على السيولة.

وتدخل اعتبارات كثيرة في تحديد معدل الفائدة فمن وجهة نظر البنك كمؤسسة تجارية، هناك اعتباران أساسيان يدخلان في تحديد مستوى معدل الفائدة على القروض الممنوحة.

يتمثل الاعتبار الأول في تكلفة الحصول على الأموال المستعملة في القروض مثل الفوائد الدائنة المدفوعة لأصحاب الودائع، أو معدل إعادة الخصم لدى البنك المركزي في حالة كون الأموال المستعملة عن اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل، أو معدل الفائدة المطبق في السوق النقدية إذا كانت هذه لأخيرة هي مصدر الأموال المستعملة في الإقراض.

ويتمثل الاعتبار الثاني في تحديد معدل الفائدة في كل ما يرتبط بطبيعة القرض ومبلغه ومدته وكذلك شخصية المقترض.

ويتكون معدل الفائدة من عنصرين أساسيين هما :

أ- المعدل المرجعي: هو المعدل الذي تحسبه البنوك على القروض الممنوحة لأحسن الزبائن والمعدل المرجعي هو معدل موجه، يتخذ كمرجع لتحديد المعدلات النهائية وعليه فإنه بالنسبة للقروض العادية ليس هو المعدل النهائي للقرض، وتحسب على أساسه معدلات الفائدة النهائية.

ب- العمولات: هي عبارة عن مجموع ما يتقاضاه البنك نظير الأتعاب التي يتحملها عند القيام بعملية القرض ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون هذه العمولات معدومة، بل تكون دوما موجبة

[1] طاهر حردان، **أساسيات الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار المستقبل، الأردن، 2012، ص 61.

مما يجعل معدل الفائدة النهائي أكبر دائما من المعدل المرجعي، وبصفة عامة يتحدد مبلغ هذه العمولات بناءا على العديد من العوامل نذكر أهمها فيما يلي:

– **طبيعة القرض**: يقصد بها الخصائص المرتبطة بالقرض مثل:مبلغ القرض ومدته وعموما يرتفع مبلغ هذه العمولات مع ارتفاع مبلغ القرض وطول مدته.

– **الأخطار الشخصية المرتبطة بالقرض**: يتم النظر هنا بصفة أساسية إلى مدى قدرة المقترض على التسديد وشخصيته وسمعته وكذا تقاس على حجم المؤسسة والنشاط الذي تعمل فيه.

– **عمولات أخرى مختلفة**: مثل المصاريف الإدارية ومصاريف الاستعمال وغيرها.

معدل الفائدة = المعدل المرجعي + العمولات

4– الضمانات: تتمثل في القيم المادية والمعنوية التي يقدمها العميل على شكل رهن في حالة عدم قدرة العميل على التسديد، فالمؤسسة المقترضة تأخذ تلك القيم ويمكن تصنيف الضمانات إلى صنفين رئيسيين هما الضمانات الشخصية والضمانات الحقيقة.

أ– الضمانات الشخصية: ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص والذي بموجبه يسدد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا ولكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور هذه الالتزامات عند حلول آجال الاستحقاق.

وتنقسم الضمانات الشخصية إلى نوعين: [1]

– **الضمان الاحتياطي**: هو التزام مكتوب من طرف الضامن.

– **الكفالة**: هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطيع الوفاء شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها للتسديد.

[1] عون الله سعاد، مرجع سبق ذكره، ص ص 9،6.

ب– الضمانات الحقيقة: يقصد بها تقديم أشياء مادية على سبيل الرهن، مقابل الحصول على القرض المطلوب وترتكز الضمانات الحقيقية على موضوع الشيء المقدم للضمان، وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات ويأخذ أحد الشكلين الآتيين:

– الرهن الحيازي: يضم الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز والرهن الحيازي للمحل التجاري، ويحق للبنك طلب ترخيص من القاضي ببيع الأشياء المرهونة في المزاد العلني، أو بسعر السوق إذ لم يستوفي حقوقه.

– الرهن العقاري: هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على العقار لوفاء دينه وبالتالي فإن:

القرض = الثقة + المدة + الضمان

كما لا يمكن أن يمنح القرض في ظل غياب أحد هذه العناصر.

ثانيا– أهمية القرض:

1– تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من إستخدماته، ولذلك تعطي البنوك أهمية بالغة للقروض كما تمثل نسبة كبيرة من أحوالها العاملة وقد اتضح ذلك في دراسة الميزانيات.[1]

2– ارتفاع نسبة القروض في الميزانيات لدى البنوك التجارية يشير دائما إلى تفهم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك مع إمكانية الاحتفاظ بقدرة من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.

3– عامل هام لخلق عملية الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع) كما لها دور هام في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحيانا على سلع الإنتاج ذاتها.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 104، 105.

4- مساعدة الوسطاء (تجار الجملة والتجزئة) في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها بالنقد أو بأجل كما تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

5- المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدم ورخاء المجتمع الذي تخدمه، كما تعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

المطلب الثالث: مصادر القروض

يتبين إلى الجانب المطلوب من الميزانية العمومية للبنك أن مصادر الأموال لدى البنك التجاري تتكون من:

أولا- الودائع:

وتأخذ الودائع عدة صور أهمها: [1]

1- الودائع الجارية: تعرف في بعض الأحيان باسم الودائع تحت الطلب إشارة إلى أن العميل يستطيع أن يسحبها في أي لحظة من الزمن وبدون إخطار البنك مقدما، ولذلك فإن نسبة الاحتياطي النقدي المقابلة لها عادة مرتفعة بالمقارنة مع الأنواع الأخرى من الإيداعات، ومن هنا أيضا فالبنك لا يدفع عنها عادة فوائد أو تدفع فوائد بمعدلات أقل من تلك المدفوعة على الأنواع الأخرى، وهذا النوع من الودائع هو الذي يحسبه صندوق النقد الدولي من عناصر للعرض النقدي.

2- الودائع الغير الجارية: هي الودائع التي تفرض قيود على حرية العميل في السحب منها، ولذلك فهي عادة لا يتم تداولها بواسطة الشيكات مثل الودائع الجارية، ولكن تكون عن طريق التسويات الكتابية في دفاتر المصرف بالطرح والإضافة. ويأخذ هذا النوع من الودائع عدة صور أهمها:

أ- الودائع لأجل: هي التي لا يحق للعميل السحب منها إلا بعد انقضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقا بين العميل والبنك عند الإيداع.

ب- الودائع بإخطار: هذه الودائع لا تتطلب انقضاء مدة معينة مثل الودائع لأجل، ولكن يشترط أن يقوم العميل قبل السحب بمدة معينة بإخطار البنك برغبته في ذلك.

[1] إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، مصر، ص255.

ثانيا– حساب رأس المال:

تمثل حسابات رأس المال المصدر الثاني لأموال البنك، وهي الأموال التي تم الحصول عليها من خلال إصدار الأسهم واحتجاز الأرباح ولا يوجد للبنك أي التزام لإعادة هذه الأموال في المستقبل، وهذا ما يميز هذا المصدر من الأموال عن غيره من المصادر التي تمثل التزاما على البنك بإعادتها في المستقبل وتسمى حسابات رأس المال بحقوق الملكية وتتكون من:[1]

1– رأس المال الأساسي:

يشمل القيمة الدفترية للأسهم العادية والأسهم الممتازة، ومساهمة البنك في شركات تابعة مطروحا منها شهرة المحل، ويجب أن لا تقل نسبة رأس المال الأساسي إلى مجموعة الموجودات المرجحة بالمخاطر عن 4.

2– رأس المال الثانوي:

يتكون من الديون المشكوك فيها، بما لا يتجاوز 1.25 من مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر مضافا إليها القروض طويلة الأجل بأنواعها المختلفة، ويجب أن لا تقل نسبة رأس المال الثانوي إلى مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر عن 4 أي أن لا يقل مجموع النسبتين عن 8.

3– الاقتراض:

باعتبار البنك المركزي بنك البنوك أو الأب الروحي لها كثيرا ما تلجأ البنوك (باعتباره الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة لها) خصوصا في الفترات التي يزيد فيها إقبال الأفراد على الاقتراض (مثل المواسيم الزراعية) وبالطبع فإن البنك المركزي تتفاوت سياسته بين الموافقة على إقراض البنوك أو الإحجام عن ذلك.[2]

كما قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض بواسطة اتفاقية إعادة الشراء وهي عمليات تتم بواسطة شبكة الاتصالات التي تربط البنوك الكبيرة والشركات وسماسرة الأوراق المالية ببعضهم وتقوم هذه الشركات بالوساطة مع من يحتاج للأموال (يرغب في بيع أوراق مالية ويرغب في إعادة شراءها بعد فترة) وبين من لديه المال ويرغب في شراءها الآن، وإعادة بيعها بعد فترة من الزمن وعادة ما تتم العملية بمضاعفات المليون دولار وعادة ما يكون العائد منها قليل لأن المخاطرة قليلة.

[1] هشام جبر، **إدارة المصارف**، الطبعة الثانية، الشركة العربية المتحدة، مصر، 2008، ص ص 55،57.

[2] إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك ، مرجع سبق ذكره، ص257.

المبحث الثاني: سياسة وإجراءات منح القرض البنكي

لا بد لكل بنك أن يضع سياسة مكتوبة للإقراض توضح للعملاء متطلبات الإقراض، والتي تقوم البنوك باستمرار بتطويرها وتعديلها وتحديثها حسب مقتضيات وتطورات الظروف، وهذه السياسة تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك ولذلك يتم تناول سياسة الإقراض بأبعادها المختلفة على النحو التالي.

المطلب الأول: السياسة الإقراضية

تعتبر سياسة الإقراض المرشد الذي تعتمد عليه البنوك عند تعاملها مع القروض، وسنتطرق في هذا المقام إلى مفهومها وأهميتها.

أولا– مفهوم السياسة الإقراضية:

إن سياسة الإقراض يقصد بها مجموعة المبادئ والمفاهيم التي تضعها الإدارة العليا لكي تهتدي بها مختلف المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض، ويسترشد بها متخذو القرارات عند البت في طلبات الإقراض ويلتزم بها المتقدمون عند بحث تلك الطلبات وبعد اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.[1]

ويمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض.[2]

كما يمكن تعريف السياسة الإقراضية على أنها: عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية– تزود بها إدارة الائتمان المختصة بها يحقق عدة أغراض–كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة مما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في خطأ.[3]

---

[1] عبد الرزاق بن الحبيب وخديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص76.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص118.

[3] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، **تنظيم وإدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000، ص129.

ثانيا– أهمية السياسة الإقراضية:

يعني وجود سياسة إقراضية مكتوبة تقرب الاتجاهات المتباينة، بما يساعد الأفراد في اتخاذ القرارات والتصرف داخل الإطار العام للسياسة بالإضافة إلى كون هذه السياسة تشكل خطوطا عريضة للعاملين في هذا المجال، فلابد أن تكون متماشية ومتناسقة مع الشروط الخاصة بتنظيم الائتمان ومتطلبات الأجهزة الرقابية على البنوك، وبذلك يتضح أن وجود السياسة المكتوبة للإقراض دافعا للإدارة لتحديد أهداف البنك.

والبنك التجاري كغيره من المنضمات له أهداف خاصة يسعى إلى تحقيقها، وسياسة الإقراض تحدد الاتجاه وأسلوب استخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين وأصحاب رأس المال، وبذلك يتضح أن لهذه السياسة أثر على اتخاذ القرار، وهي ضرورية إذا أراد البنك بلوغ أهدافه وخدمة البيئة التي يعمل فيها. وتهدف سياسة الإقراض إلى تحقيق أغراض في مقدمتها:[1]

- سلامة القروض التي يمنحها البنك.
- تنمية أنشطة البنك وتحقيق عائد مرض.
- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الإقراض في كافة مراحلها.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة سياسات الإقراض لعل من أهمها:[2]

أولا– رأس المال:

يكون هذا الأخير حافزا بالنسبة للبنك حيث تزداد ثقته اتجاه عميله لأنه يضمن استرداد أمواله المقرضة مهما زادت مدتها، ويستنتج البنك ذلك من جراء دراسة للميزانيات المقدمة من طرف العميل في ملف طلب القرض إذ كلما ارتفع مقداره زادت ثقة البنك وقابليته على تحمل جميع مخاطر الإقراض.

[1] رضا رشيد عبد المعطي، **إدارة الائتمان**، دار وائل، الأردن، 1999، ص209.
[2] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص112.

ثانيا– الربحية:

في عملية الاقتراض يسعى البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، ولكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية.

ثالثا– استقرار الودائع:

فالبنك الذي يواجه تقلبات استثنائية في حجم ودائعه يضطر إلى إتباع سياسة مالية متحفظة لتغطية هذه المتغيرات.

رابعا– تنافس البنوك:

باختلاف البنوك وكثرتها، تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء مع إغرائهم بتسهيلات ومزايا تختلف من بنك لآخر.

خامسا– السياسة النقدية العامة

البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى والتخفيف من حدة هذه السياسة المتخذة في حالة الركود الاقتصادي.

سادسا– حاجات المنطقة:

فقد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى يسمح بتنمية وتطوير بعض المناطق ويكون ذلك حافزا بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين جدد ويزيد من حجم قروضه مستقبلا.

سابعا– قابلية موظفي البنك:

كلما زادت خبرتهم وقدرتهم وتطورت تقنياتهم المستخدمة في مجال تسيير البنوك كلما زاد حجم القروض وزاد معها عدد العملاء، لأنه باستخدام أفضل التقنيات وأحسنها تستطيع البنوك استقطاب أكبر عدد من المتعاملين في وقت قصير جدا.

لذا ينبغي مراعاة المنطقية في سياسة الإقراض للبنك والتي قد تختلف من بنك لآخر وتعكس حجم البنك مكونات الأصول والخصوم وربحيته ورأسماله والمخصصات الخاصة بالقروض المشكوك في تحصيلها

وكفاءة العاملين في هذه الإدارة، ومما لاشك فيه فإن سمعة البنك والسوق الذي يخدمه وخصائصه لهما أثر في تحديد درجة المخاطر التي يتحملها البنك المترتبة على عملية الإقراض.[1]

ثامنا– الظروف والأوضاع الاقتصادية:

حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض البنكية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة النشاط الاقتصادي، إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر أو شهرين.

كما تؤثر حالات الرواج والكساد وبشكل مباشر على حجم النشاط البنكي في مجالات الإيداع والإقراض على السواء.[2]

المطلب الثالث: مكونات سياسة الإقراض

إن سياسة الإقراض على الرغم من اختلافها من بنك لآخر، إلا أنها تتفق فيما بينها من حيث الإطار العام المكون لمحتوياتها، ويمكن تحديد مكونات سياسة الإقراض كما يلي:

أولا– حجم الأموال المتاحة للإقراض:

عادة ما تنص سياسة الإقراض على أن لا تزيد القيمة الكلية للقروض عن نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة، التي تتمثل أساسا في الودائع والقروض ورأس المال وهي بهذا الشكل تعد سياسة مرنة يرتفع وينخفض في ضلها حجم الاستثمار في القروض، وفقا للارتفاع أو الانخفاض في حجم تلك الموارد، وتتوقف النسبة المقررة على مدى الاستقرار الذي تتصف به ودائع البنك، على أن يلاحظ في هذا الصدد انه على الرغم من تصنيف الودائع الجارية على أنها ودائع تحت الطلب أي يمكن سحبها في أي وقت، فإن هناك جزء كبير من الثبات والاستقرار شأنه في ذلك شأن الودائع لأجل وودائع التوفير.

ومن المتوقع أن يسترشد القائمون على التنفيذ بالنسبة المقررة للإقراض، ففي فترات الرواج ينبغي عليهم تحقيق تلك النسبة دون حدوث تجاوز يكون من شانه أن يضعف مركز البنك من حيث السيولة.

[1] عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية– بنوك تجارية، أسواق الأوراق المالية، شركات التأمين، شركات الاستثمار**، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص95.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص127.

وفي فترات الكساد يتوقع انخفاض النسبة الفعلية للإقراض عن النسبة المقررة، وذلك في حدود ما هو سائد بين البنوك المنافسة المماثلة من حيث الحجم.[1]

ثانيا– مستويات اتخاذ القرار:

ينبغي أن تحدد سياسة الإقراض المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البت في طلبات الاقتراض، بما يضمن عدم ضياع وقت الإدارة العليا في بحث قروض روتينية، وبما يضمن سرعة اتخاذ القرارات خاصة عندما تكون حاجة العميل إلى الأموال عاجلة. وحتى يتحقق ذلك عادة ما تنص سياسة الإقراض على حد أقصى للقرض الذي يقدمه كل مستوى إداري، هذا وقد تنص سياسة الإقراض على معاملة القروض التي يتقدم بها كبار المساهمين وكبار المودعين معاملة خاصة، وذلك بأن تحول تلك الطلبات إلى مدير إدارة الإقراض أو إلى لجنة عليا مختصة بصرف النظر عن قيمة القرض المطلوب.

ثالثا– شروط الإقراض:

ينبغي أن تنص سياسة الإقراض على حد أقصى لقيمة القرض الذي يمكن أن يقدمه البنك، وعلى ما إذا كان من الممكن إتباع سياسة المشاركة في القروض خاصة في الحالات التي تفوق فيها قيمة القرض الحد الأقصى المنصوص عليه.

والذي عادة ما يتمثل في نسبة مئوية معينة من رأس مال البنك بما في ذلك الاحتياطي المتجمع، كذلك ينبغي أن تنص السياسة على حد أقصى لتاريخ استحقاق القروض التي يقدمها البنك وما إذا كان من الممكن إتباع إستراتيجية الالتزام بمعدل فائدة ثابت طوال فترة القرض.

وعادة ما تنص السياسة كذلك على الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهونات لضمان القرض، وأنواع الأصول التي يمكن قبولها ونسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون والتي تتفاوت بتفاوت طبيعة الأصل ومدى تعرض قيمته السوقية للتقلب، والإجراءات التي ينبغي اتخاذها إذا ما انخفضت القيمة السوقية للأصل المرهون.[2]

[1] منير إبراهيم الهندي، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف، مصر، 1999، ص144.

[2] منير إبراهيم الهندي، نفس المرجع السابق، ص146.

رابعا– متابعة القروض:

كذلك قد تنص سياسة الإقراض على ضرورة متابعة القروض التي تم تقديمها، لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب. وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية للأصول المرهونة، أو عدم قدرة العميل على سداد مستحقات البنك في المواعيد المحددة. هذا وقد تنص السياسة على حد أقصى للتأخير الذي ينبغي أن تتخذ بعده إجراءات معينة بما يضمن تحصيل مستحقات البنك.

خامسا– ملفات القرض:

قد تنص سياسة الإقراض على تخصيص ملف لكل قرض يتضمن طلب الاقتراض، والقوائم المالية عن السنة الحالية وعن سنوات سابقة، وأي تقرير حصل عليه البنك من الغير بشأن العميل، وينبغي أن يتضمن الملف كذلك سجل تاريخي عن مدى التزام العميل بالاتفاق مع البنك، والأرباح التي حققها البنك من القروض التي سبق للعميل الحصول عليها.

سادسا– تشكيلة القروض:

لابد أن تحتوي سياسة الإقراض على بعض المعلومات عن تشكيلة القروض التي يمكن أن يقدمها البنك وحجم كل نوع من هذه التشكيلة، وتحديد تشكيلة القروض تتم في ضوء حجم الطلب على الاقتراض في المجتمع وكذلك حجم البنك وخبرة إدارته فإذا كان المجتمع صناعي مثلا، فتشكيلة القروض ستكون موجهة بدرجة كبيرة إلى الإقراض للشركة الصناعية وأصحاب المصانع ومؤسسات الأعمال التي تخدم هذه الصناعات.

كما أن القيود التي تفرض على البنوك بصدد الحد الأقصى للقرض الذي يمنح للعميل الواحد يمكن أن تؤثر على تشكيلة القروض، وأيضا على نمو الإقراض طويل الأجل بالنسبة لهذه البنوك.[1]

[1] محمد صالح الحناوي والسيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسة المالية– البورصة والبنوك التجارية–**، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص270.

سابعا– تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك:

يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لمدى قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح القرض لأن البنك غالبا ما يحدد شروط معينة بالنسبة للضمان.[1]

ثامنا– إطار أو هيكلة القروض:

يجب أن تتضمن سياسة الإقراض أبعاد أخرى مثل المدى الذي يقبله المقرض بالنسبة للضمانات وأنواعها وشروطها والعلاقة التنظيمية بين العميل والبنك والاعتبارات الخاصة بالتزامات القروض التي توجد خارج الميزانية، فهذه الالتزامات تمثل ترتيبات لعمل القروض في المستقبل يحصل منها البنك على رسوم بالإضافة إلى إمكانية استخدامها لتخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها البنك.

تاسعا– تحديد تكاليف القروض:

يجب أن تتضمن سياسة الإقراض معلومات عن التكاليف التي سيتحمله العميل سواء بالنسبة لمعدلات الفائدة والرسوم التي تدفع على التزامات القروض المستقبلية بالإضافة إلى أنه يجب تقدير مخاطر الإقراض أو عدم السداد وتأثيرها على معدل الفائدة، كما يجب على البنك أن يحدد في سياسة الإقراض معدل الفائدة على القروض الذي سيستخدمه، فإذا كان البنك يرغب في المعدل المتغير فيجب أن يحدد ما هو المعدل الذي يقوم عليه معدل فائدة القرض، فقد يربط معدل الفائدة على المعدل الذي يدفع على نوع معين من الودائع أو أنواع من الأوراق المالية الحكومية، فمن المتوقع أن تكون القروض قصيرة الأجل ذات معدلات ثابتة أما القروض طويلة الأجل فمن المحتمل أن تكون ذات معدلات متغيرة وذلك لتفادي مخاطر التغيير في أسعار الفائدة، وإن كان تحديد نوع المعدل الثابت أو المتغير يعتمد على عوامل أخرى غير آجل الاستحقاق مثل حجم الطلب على القروض.

[1] رضا رشدي عبد المعطي، مرجع سبق ذكره، ص220.

المبحث الثالث: تقنيات منح القرض البنكي

إن عملية منح القروض من طرف البنوك قد تواجهها بعض الصعوبات كعدم القدرة على تحصيلها في تاريخ استحقاقها، مما يجعل الأموال المستغلة يصاحبها نوع من المخاطرة وهذا ما دفع بالبنوك لإتباع سياسات من شأنها مراعاة هذه القروض وضمان سلامتها، ويمكن تناول أهم تلك التقنيات فيما يلي:

المطلب الأول: إجراءات منح القرض البنكي

بعد قيام البنك برسم السياسة الائتمانية الخاصة به، لابد من وضع آلية لتنفيذ هذه السياسة ويمكن تلخيص هذه الإجراءات التي تساعد في تطبيق السياسة المرسومة بما يلي:[1]

1- عدم الانتظار حتى يأتي العميل للبنك، وإنما العمل على جذب العملاء بانتهاج سياسة تسويقية واضحة تحدد المنتجات الائتمانية المتوفرة للبنك، ومعالم سياسة القروض.

2- الاهتمام بالعميل خاصة عند المقابلة، وإشعاره بأن الهدف من المقابلة تكوين علاقة شراكة بين البنك والعميل فيها مصلحة للطرفين، حتى تستطيع الحصول منه على معلومات اللازمة لاتخاذ القرار الائتماني.

3- تجميع المعلومات الكاملة عن العميل واللازمة لاتخاذ قرار القرض وتحليلها.

4- إعداد التقرير الائتماني الذي يتضمن معلومات عن العميل، وتحليله وبيان عناصر المخاطرة الائتمانية وأشهرها الشخصية والقدرة ورأس المال، وهي تعتمد على درجات لعناصرها وينتج عن مجموعها 09 درجات لمخاطر القرض وترتفع درجة المخاطرة كلما انتقلنا من درجة إلى أخرى فأقلها مخاطرة الدرجة الأولى، وأكثرها مخاطرة التاسعة حيث يكون طالب القرض من نوع المخادع وتبين العلاقة بين الدرجة والمخاطرة كما يلي:

- الشخصية + القدرة + رأس المال = خطر القرض منخفض جدا
- الشخصية + القدرة – رأس المال = خطر القرض منخفض إلى متوسط
- الشخصية + رأس المال + القدرة غير كافية = خطر القرض منخفض إلى متوسط
- قدرة + رأس المال + شخصية ضعيفة = خطر القرض متوسط

[1] هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص ص235، 236.

- قدرة + رأس المال – شخصية = خطر القرض عالي
- الشخصية + رأس المال – القدرة = خطر القرض عالي
- الشخصية – القدرة – رأس المال = خطر القرض عالي جدا
- رأس المال – الشخصية – القدرة = خطر القرض عالي جدا
- القدرة – الشخصية – رأس المال = مخادع

وتستطيع إدارة البنك أن تحدد فيما إن كانت هذه الدرجة متوفرة عند المقترض أم لا، وعلى ضوءها يتم اتخاذ قرار المنح من عدمه.

5- مرحلة تنفيذ القرار: في حالة الموافقة على التسهيلات، يتم الاتصال بالعميل وإشعاره بالموافقة والطلب منه تقديم الضمانات المتفق عليها ثم التوقيع على العقود والمستندات اللازمة ثم عرضها على الدائرة القانونية للتوقيع عليها، ومن ثم تبليغ الأقسام المعنية بالتنفيذ أو القسم المعني بالتنفيذ إذ كان المعني قسما واحد، مثل قسم الكمبيالات المخصومة وقسم جاري مدين وقسم القروض وقسم الكفالات وقسم الإعتمادات المستندية.

6- متابعة التسديد: بعد المنح ، يبدأ دور التحصيل ويقوم البنك بمتابعة تحصيل الأقساط وفي حالة عدم التزام العميل بجدول السداد، يجب معرفة أسباب ذلك وعدم اللجوء مباشرة للقضاء إلا بعد استنفاذ كافة الوسائل الودية المستعملة للاسترجاع القرض.

7- بعد تحصيل الأقساط وتسديد كامل القرض يستحسن أن يقوم البنك بتقييم نتائج منح هذه التسهيلات، ومدى تحقق أهداف البنك منها خاصة هدف الربحية من وراء منحها لكل عميل ودراسة أسباب عدم تحقيق الهدف للعمل على معالجتها في المستقبل.

المطلب الثاني: خطوات منح القرض

إن عملية منح القرض تمر عبر عدة خطوات، والتي من شأنها مساعدة البنك إلى الوصول إلى نتيجة قبول أو رفض إقراض العميل، وتتمثل خطوات القرض فيما يلي: [1]

1- البحث عن القروض وجذب العملاء:

من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء، والبحث عن القروض لتسويق القروض.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص135، 136.

2- تقديم طلبات الاقتراض:

تقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك، ويجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.

3- الفرز والتصور المبدئي:

تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات للتقنية المبدئية للطلبات المقبولة المستوفاة على البيانات، حيث يطلب استكمال المستندات وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.

4- التقييم السابق:

تتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام والعمل على تقدير المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك، والذي يقوم بالتقييم الشخصي أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

5- التفاوض:

التفاوض هنا يجب أن يتم على أساس "أنا أكسب وأنت تكسب"، وليس على أساس "أنا أكسب وأنت تخسر".

6- اتخاذ القرار والتعاقد:

بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة، ويكون المستشار القانوني جاهزا لتوقيع العقد.

7- سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:

تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم تنفيذ الالتزام التحويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

8- استرداد الأموال:

عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض.

9- التقييم اللاحق:

التقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت، ومعرفة نقاط الضعف لمعالجتها مستقبلا.

10- بنك المعلومات:

من الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي، لاستدعائها والعودة إلى البداية الأولى التي يتم فيها رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات.

الشكل رقم (1-1): يوضح خطوات منح القرض

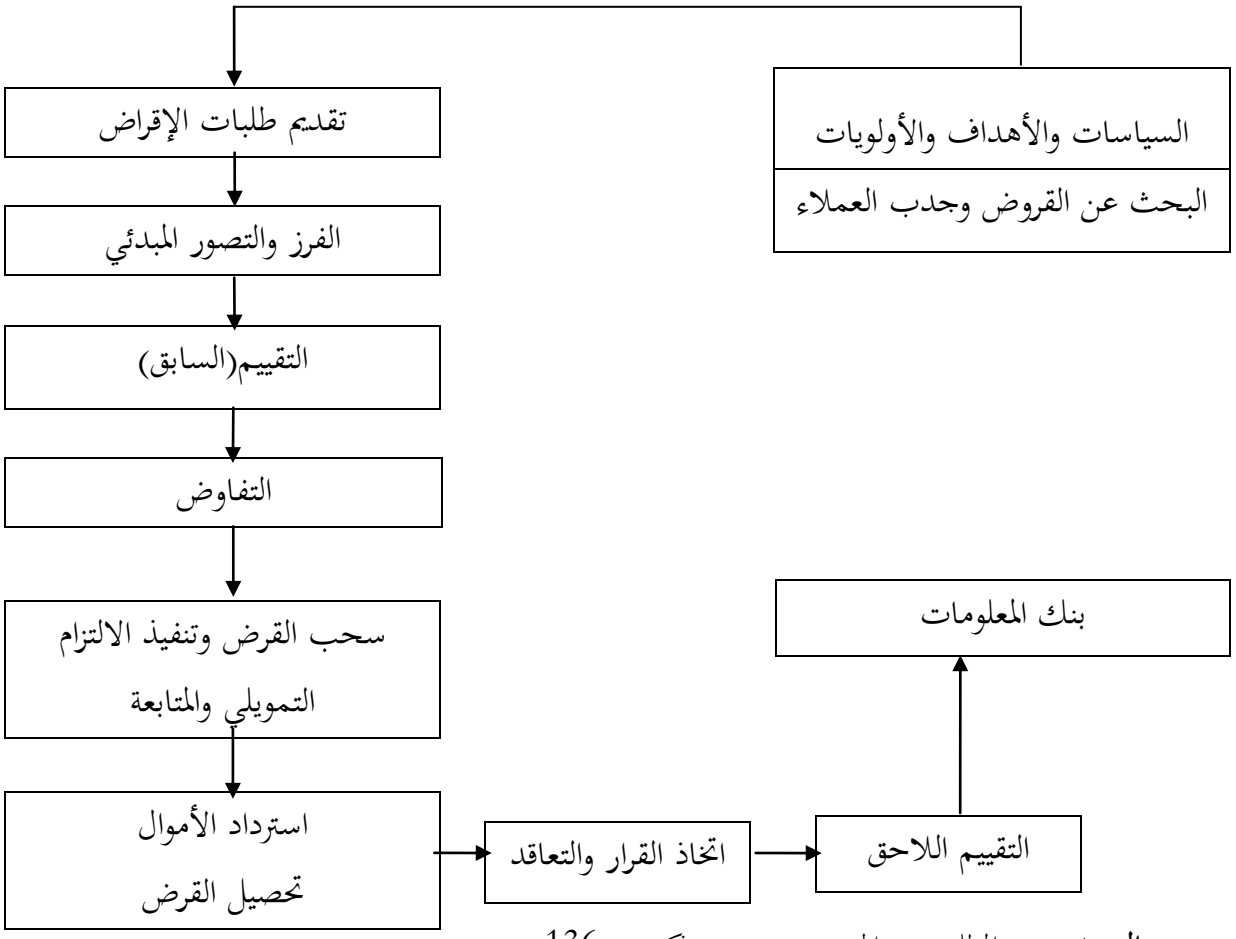

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص136.

المطلب الثالث: معايير منح القرض

تعتبر عملية منح القرض من أهم ما يقوم به البنك من أعمال وقبول المخاطرة الائتمانية يعتبر من أهم وظائف البنوك والتي يجب أن يعنى بدراستها وتقييمها، وتعتمد البنوك على عدة معايير أساسية عند تقرير منح القرض وتحديد قيمته وشروطه وهي:

1- الشخصية:

وهي تعني الخصائص التي تظهر مدى استعداده أو رغبته في الوفاء بالتزاماته، وتعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند منح الائتمان ويمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد العميل لديونه كما يمكن التعرف عليها أيضا من خلال البنوك التي يتعامل معها والموردون الذين يقومون بالتوريد إليه ونشرة الغرفة التجارية التي تصدر شهريا متضمنة أسماء التجار الذين أجريت ضدهم قائمة عدم الدفع وشهادة من المحكمة التجارية التي يقع نشاط العميل في دائرتها وتثبت عدم التوقيع عليه خلال العام، بالإضافة إلى مكانة العميل ومركزه الأدبي في السوق التجارية وخبرته في العمل الذي يؤديه وسمعته التجارية.

2- المقدرة على الدفع:

تعني دراسة قدرة العميل على مباشرة أعماله وإدارتها بطريقة سليمة، بحيث تضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له وبالتالي سداد الديون في مواعيدها، ويعتبر هذا العامل من أهم الأعمال الفنية للباحث عن القروض والتي تعتمد على خبرته والأساليب التي تستعملها في الحكم على مقدرة العميل على الدفع، ويمكن قياس كفاءة العميل الإدارية عن طريق دراسة سياسته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومدى مقدرته على المنافسة والتنبؤ بالتغيرات في الطلب على السلع وتنوع منتجاته ومدى مقدرته في المحافظة على رأس المال.[1]

[1] محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية**، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص272.

3- رأس المال:

من العناصر الأساسية لتحديد درجة المخاطرة للبنوك التجارية عند منحها للقروض وهو رأس المال أي ما يمتلكه المقترض من ثروة أو ما يمتلكه من أسهم وأملاك وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير، ويقصد برأس المال كل الموجودات المنقولة وغير منقولة التي يمتلكها المقترض مطروحا منها المطلوبات التي منعته ولهذا يسمى هذا الجزء من المخاطرة بمخاطر الملكية وعادة ما تتأثر قدرة المقترض في سداد قرضه على قيمة رأس المال الذي يملكه، وكلما زاد رأس المال كلما انخفضت المخاطرة لدى البنك والعكس صحيح إذ أن رأس المال يمثل قوة المقترض المالية، وأيضا هو الضمان الإضافي في حالة المقترض في التسديد.

4- الضمان:

يقصد بالضمان مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة، والتي يرهنها لتوثيق القرض المصرفي أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليه البنك التجاري في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقترض، إذ لا يشترط امتلاك المقترض لذلك الضمان بل ممكن أن يكون الضمان مملوكا لشخص أخر وفقا على أن يكون ضمانا للقرض ولذلك تنوعت الضمانات حتى قسمت القروض بحسب ضماناتها فهناك قروض بضمان البضائع أو بضمان أوراق مالية وقروض بضمان المحاصيل الزراعية أو بضمان رهن عقاري أو بضمان شخصي أو بدون ضمان.

5- الظروف:

على الرغم من أن الكثير من المهتمين يشير إلا أن الظروف يقصد بها الظروف الاقتصادية إلا أن الكثير منهم يناقش هذا العنصر، فيتوسع ليشمل الظروف البيئية التي يعمل بها الفرد أو المؤسسة والتغيرات في حالة المنافسة وتكنولوجيا الطلب على السلع وظروف التوزيع، ويبقى هذا العامل محدود الأهمية من وجهة نظر تحليل المخاطر البنكية. [1]

[1] سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة، الأردن، 2011، ص144.

خلاصة الفصل:

تعتبر القروض أداة هامة لتنفيذ أهداف البنوك والمساهمة في تدعيم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها الوسيط الاقتصادي بين البنك وزبونه وأداة بنكية فعالة يعتمد عليها البنك في تحقيق أرباحه وتسديد الفوائد لمقرضيه مع ضمان ثقتهم اتجاه البنك، ولقد لوحظت ظاهرة جديدة في عصرنا الحالي وتمثلت في المخاطر التي قد تنجر عن القرض خلال فترة التسديد رغم الضمانات والإجراءات المتبعة وهذا ما دفع بالبنك لانتهاج إستراتيجيات وتقنيات في إطار مبدأ إدارة المخاطر.

الفصل الثاني

تعبر المعلومات المالية الخاصة بمشروع معين على قدر كبير من الأهمية للأطراف المختلفة التي لها علاقة بالمشروع، ونتيجة لازدياد أهمية تلك المعلومات المالية نشأت وتطورت الحاجة إلى التحليل المالي لبنود القوائم المالية وذلك لاستخلاص المقاييس والعلاقات الهامة والمفيدة في اتخاذ القرارات.

إذ يعتبر التحليل المالي من الخطوات الرئيسية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ قرار القرض، فالمخرجات المتعلقة بالتحليل المالي تستند إلى المدخلات الموجودة في القوائم المختلفة سواء قائمة الميزانية العمومية أو قائمة الدخل أو قائمة التدفقات النقدية، ولكي يكون للتحليل المالي فائدة وقيمة لا بد أن يستند إلى قوائم مالية تمثل الوضع المالي الحقيقي لمنشأة الأعمال.

ومن أجل إظهار هذه القيمة التي يكسبها التحليل المالي تطرقنا في الفصل الثاني إلى أدوات التحليل المالي المستعملة في منح القروض لتمويل نشاطات الاستغلال والاستثمار.

المبحث الأول: ماهية وخطوات التحليل المالي.

المبحث الثاني: بيانات وأدوات التحليل المالي.

المبحث الثالث: تصنيف القروض حسب طبيعة موضوع التمويل.

المبحث الأول: ماهية وخطوات التحليل المالي

يلعب التحليل المالي دورا جوهريا وأساسيا في مجال اتخاذ قرار الإقراض داخل البنوك لأنه يعمل على قياس قدرة المقترض أو المؤسسة على خدمة الديون المترتبة عليها في مواعيد الاستحقاق وتشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء المالي والتشغيلي لديها.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التحليل المالي وأهميته

تعددت تعاريف التحليل المالي نظرا للأهمية التي أصبح يكتسبها في وقتنا الحالي.

أولا– مفهوم التحليل المالي:

هناك عدد من المفاهيم ترتبط بالتحليل المالي هي:[1]

يعرف التحليل المالي بأنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات في التعرف على:

- الأداء الماضي للمؤسسة وحقيقة الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي.
- التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل.
- تقييم أداء الإدارة.

كما يمكن تعريفه بأنه دراسة لبيانات القوائم المالية لتخفيض الكم الهائل من المعلومات الموجودة بها إلى كم أقل ولكنه ذا فائدة لمتخذي القرارات.

هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط مؤسسة الأعمال، وتساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة.[2]

ويمكننا تعريف التحليل المالي بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها واستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر، وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية

[1] عبد الرزاق بن الحبيب وخديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص175.

[2] محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2013، ص143.

وتقييم أداء المؤسسات وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.[1]

كما يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذالك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار وتتمثل غاية التحليل المالي من خلال الأمور التالية:[2]

- التركيب المالي للمؤسسة المتمثلة في أصول المؤسسة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول.
- دورتها التشغيلية المتمثلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة وبيعها وتحصيل ثمنها.
- الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى سنوات عدة.
- المرونة التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة، كالانحراف في المبيعات بسبب ظروف خاصة أو عامة.

الشكل رقم (2-1): عموميات التحليل المالي

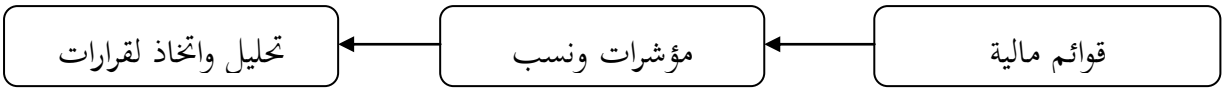

المصدر: حسني صادق، **التحليل المالي**، دراسة معاصرة وتطبيقاتها، مجد لاوي، عمان، 2000، ص65.

مما تقدم نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرف مواطن القوة في وضع المؤسسة وتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة.

[1] منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2008، ص12.

[2] مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار جنادين، السعودية، 2006، ص233.

ثانيا– أهداف التحليل المالي:

إن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الغايات التالية:[1]

1– تقييم الوضعية المالية للمؤسسة مع معرفة البنية المالية لها ومدى استطاعتها على تحمل نتائج القروض في عدم التسديد.

2– تقييم النتائج المالية المحققة في الفترة التي يقع فيها التحليل المالي وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب.

3– تقييم ربحية المؤسسة.[2]

4– توفير بعض المؤشرات التي تستخدم من قبل الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

5– تقييم المركز التنافسي للمؤسسة داخل محيطها.

6– تقييم مدى كفاءة سياسة التمويل في المؤسسة.

ثالثا– أهمية التحليل المالي:

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:[3]

1– تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.

2– الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسة المؤسسة وقدرتها على النمو.

3– التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة .

4– المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.

5– مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.

6– مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.

---

[1] عبد القادر بحيح، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013، ص331.

[2] محمد داوود عثمان، مرجع سبق ذكره، ص144.

[3] فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، غير منشور، فلسطين، 2008، ص3.

7- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثاني: خطوات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه

يثير التحليل المالي اهتمام العديد من الأطراف كما أنه يمر بمجموعة من الخطوات الأساسية نذكر منها.

أولا- خطوات التحليل المالي:

لكي يتم إنجاز التحليل المالي بكفاءة عالية لا بد من إتباع العديد من الخطوات أهمها ما يلي: [1]

1- تحديد أهداف التحليل المالي.
2- تحديد نطاق وشمولية التحليل المالي.
3- اختيار أدوات التحليل المناسب للهدف.
4- التحقق من تطبيق الفروض والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.
5- إعادة تبويب القوائم المالية بما يتناسب مع عملية التحليل.[2]
6- وضع خطة العمل واختيار أدوات التحليل المالي المناسبة.
7- تحديد المعايير التي تتناسب مع طريقة وهدف التحليل.
8- الاستنتاجات والتوصيات.

ثانيا- الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

يمكن استعراض الجهات المستفيدة من التحليل المالي بما يلي:[3]

1- المستثمرون:

يهتم المستثمرون بالدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم لذا يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات عما يلي:

---

[1] طلال أبو غزالة وشركاءه، **دورة تدريبية وورشة عمل في التحليل المالي المتقدم**، اليمن، 2005، ص8.
[2] دريد كامل آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار المسير، الأردن، 2009، ص62.
[3] نعيم نمر داوود، **التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية**، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2012، ص15.

- أداء المؤسسة على المدى القصير والطويل وكذلك قدرتها على الاستثمار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات.
- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن.
- سياسة توزيع الأرباح المتبعة ومدى ثباتها.
- الهيكل المالي للمؤسسة ونقاط الضعف والقوة للتركيبة التي اتخذها هذا الهيكل.
- إمكانية تطور المؤسسة ونموها وتأثير ذلك على الأرباح والقيمة السوقية لأسهمها.

2- إدارة المؤسسة:

حيث تهتم إدارة المؤسسة بالحصول على المعلومات التالية:[1]

- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار.
- الاتجاهات التي تتخذها إدارة المؤسسة.
- نتيجة مقارنة المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى.
- تقييم فعالية الرقابة.
- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة.
- كفاءة إدارة المنتوجات.

3- سماسرة الأوراق المالية:

ويهدفون إلى التعرف على ما يلي:[2]

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة لتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.
- أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

[1] خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2005، ص23.

[2] عامر عبد الله، **التحليل والتخطيط المالي المتقدم**، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2015، ص160.

4- الدائنون:

يقوم الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات، ويتم ذلك من خلال العناصر التالية:

- سيولة المؤسسة باعتبارها من أفضل مؤشرات القدرة على الوفاء على المدى القصير.
- تعرف قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل معا.
- السياسات التي اتبعتها المؤسسة في الماضي لمواجهة احتياجاتها المالية.
- مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.
- التدفقات النقدية ومدى انتظامها وكفايتها لتلبية احتياجات المؤسسة.

5- العاملون في المؤسسة:

يهتم العاملون في المؤسسة بنتائجها على نحو رئيسي وذلك لسببين أساسيين هما:

- تعزيز شعور الانتماء والشعور بالإنجاز في حالة النجاح الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية.
- معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من تعرف الحد المعقول لمطالبهم لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة.

6- الهيئات الحكومية:

يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية بالإضافة إلى الأهداف التالية:[1]

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
- مراقب الأسعار.
- غايات إحصائية.

[1] صخري جمال عبد الناصر، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 14.

7- المؤسسات المتخصصة بالتحليل:

تقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل المالي إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من إحدى المؤسسات المهتمة بأمر المؤسسة وتقدم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجور معينة.[1]

المطلب الثالث: استعمالات التحليل المالي وأنواعه

تتمثل استعمالات التحليل المالي وأنواعه فيما يلي:

أولا- استعمالات التحليل المالي:

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها ما يلي:[2]

1- التحليل الائتماني:

يهدف إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقات استنادا إلى نتيجة هذا التقييم.

2- تحليل الاندماج والشراء:

الاندماج والشراء عبارة عن تكوين وحدة اقتصادية نتيجة انضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر وزوال الشخصية القانونية المنفصلة لكل منها، وهنا تتولى الإدارة المالية للشركة المشتركة عملية التقييم لتقدير القيمة الحالية للشركة المنوي شرائها والأداء المستقبلي لها.

3- التحليل من أجل التخطيط:

أصبح من الضروري لكل شركة أن تقوم بعملية تخطيط منظم في مواجهة المستقبل ووضع تصور للأداء استنادا على الأداء الذي كان سائدا في السابق، ويعتبر التخطيط ضروريا في مواجهة التقلبات المستمرة التي تتعرض لها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات.

---

[1] عامر عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 162.

[2] ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، **التحليل المالي وقراءة القوائم المالية**، هيئة الأوراق المالية والسلع، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر2006.

4- التحليل الاستشاري:

الذي يقوم بهذا التحليل هم المستثمرون من أفراد وشركات، حيث يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في استثماراتهم ومقدار العوائد عليها، بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة.[1]

5- الرقابة المالية:

تعرف بأنها تقييم ومراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعة وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

6- تحليل تقييم الأداء:

يعتبر التحليل المالي أداة مثالية لتحقيق هذه الغاية لما له من قدرة على تقييم الملاءة المالية والربحية وكفاءة الإدارة، واتجاهات النمو في مؤسسة الأعمال إضافة إلى تحديد قيمتها السوقية وقيمة أسهمها في سوق الأوراق المالية، وإمكانية التنبؤ بمستقبل المؤسسة.[2]

ثانيا- أنواع التحليل المالي:

هناك نوعان من التحليل المالي وهما:

1- التحليل الرأسي:

هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مؤوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة، وقد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة.[3]

2- التحليل الأفقي:

التحليل الأفقي يتم من خلال دراسة اتجاه كل بند من بنود القائمة المالية وملاحظة مقدار الزيادة أو النقص مع مرور الزمن، وهذا التحليل يبين التغيرات التي تمت خلال الزمن بعكس التحليل الرأسي الذي يتصف بالجمود والذي يقتصر على فترة زمنية معينة.[4]

---

[1] محمد أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، 2010، ص161.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق، عمان، 2010، ص27.

[3] عبد القادر بحيح، مرجع سبق ذكره، ص329.

[4] خالد محمود الكحلوت، مرجع سبق ذكره، ص31.

المبحث الثاني: بيانات وأدوات التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي دراسة تقويمية للنسب والقوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم واستخدام أساليب تحليلية محددة وذلك لإبراز الارتباطات التي تحصل بين هذه النسب والمؤشرات.

المطلب الأول: بيانات التحليل المالي

تهدف بيانات التحليل المالي لعرض الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى، ولهذه البيانات عناصر متعلقة بقياس المركز المالي وقياس أداء قائمة الدخل والتدفقات النقدية وهي كالأتي: [1]

أولا– قائمة المركز المالي:

تسمى قائمة المركز المالي في كثير من الأحيان بالميزانية، وهي قائمة توضح الوضع المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة، فيظهر ما تمتلكه المؤسسة (الأصول) وما يستحق عليها من ديون ومتطلبات اتجاه الغير (التزامات) وكذلك ما يستحق عليها اتجاه الملاك أو أصحاب المؤسسة.

وهذه القائمة تتساوى من حيث القيمة النقدية في الجانبين على اعتبار أن موجودات المؤسسة لابد أن تتساوى مع التزاماتها، وفي ما يلي عرض لكل عنصر من عناصر المركز المالي:

1– الأصول:

تتمثل في المنافع الاقتصادية المحتملة مستقبلا فهي مملوكة للمؤسسة أو خاضعة لسيطرتها ويمكن التعبير عنها بالوحدات النقدية، وأهميتها تأتي من كونها سائلة في بعض بنودها وقابلة للتمويل السريع أو البطيء في المستقبل القريب أو البعيد، كما تقوم بتحقيق الإيرادات المستقبلية للمؤسسة وتنقسم بشكل رئيسي إلى أصول ثابتة وأصول متداولة.[2]

[1] رضوان حلوه حنان ونزار فليح البشاوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، دار إثراء، الأردن، 2009، ص101.

[2] عدنان تايه النعيمي وآخرون، **الإدارة المالية**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، الأردن، 2011، ص 73.

أ- الأصول الثابتة: تتمثل في تلك الأصول الموجهة للاستخدام الدائم لاحتياجات المؤسسة، وكذا تلك المحتجزة لغايات استثمارية طويلة الأجل بالإضافة إلى تلك التي لا ترغب المؤسسة أو لا تستطيع تحقيقها في تاريخ نهاية السنة المالية.[1]

ب- الأصول المتداولة: هي تلك الأصول التي تمتلك لغرض البيع أو الاستبدال أو تحويلها من شكل لأخر، وتعرض في الميزانية بغرض إيضاح درجة السيولة.[2]

وتضم ما تبقى من مجموع الاستعمالات أي جميع عناصر الأصول التي تقل درجة سيولتها عن سنة كالبضائع، ديون الزبائن قيم جاهزة لدى المؤسسة.[3]

2- الخصوم:

تعتبر الخصوم منافع اقتصادية تضحي بها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير وإن بعض هذه الخصوم سريعة الاستحقاق في الأجل القصير، وبعضها بطيئة الاستحقاق وتنقسم الخصوم بدورها إلى جزأين:

أ- الأموال الدائمة:

تضم كل الموارد التي تتعدى درجة استحقاقها السنة، سواء كانت أموال خاصة كالاحتياطات والمخصصات ذات الطابع احتياطي أو موارد أجنبية كالديون طويلة والمتوسطة الأجل.

ب- ديون قصيرة الأجل:

يدرج تحت هذه المجموعة مجموع الديون التي تقل درجة استحقاقها عن السنة كديون الموردين وديون الاستغلال وغيرها.[4]

---

[1] كتوش عاشور، **المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص43.

[2] إسماعيل يحي التكريتي، **أسس ومبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الجامد، الأردن، 2010، ص228.

[3] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص20.

[4] زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص21.

والجدول التالي يوضح لنا الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (2-1): يوضح الميزانية المالية

الأصول		الخصوم	
اسم الحساب	**مبلغ الصافي**	**اسم الحساب**	**مبلغ الصافي**
أصول ثابتة		**أموال دائمة**	
		* أموال خاصة	
		* ديون طويلة ومتوسطة الاجل	
أصول متداولة			
		ديون قصيرة الأجل	
المجموع العام		**المجموع العام**	

المصدر: زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 22، (بتصرف).

ثانيا- قائمة الدخل:

يمكن تعريف قائمة الدخل بأنها ملخص للإرادات والمصروفات وصافي الدخل أو صافي الخسارة لمشروع معين خلال فترة معينة، وأحيانا تسمى هذه القائمة بقائمة الأرباح والخسائر أو قائمة التشغيل، أو قائمة العمليات وتتضمن قائمة الدخل البنود التالية: [1]

1- الإيرادات: الإيرادات هي الزيادة في رأس المال الناتجة عن بيع البضاعة أو تأدية خدمة، ومن ناحية القيمة فالإرادات تتمثل في القيمة النقدية وحسابات القبض الناتجة عن بيع البضاعة أو تأدية الخدمات.

2- المصروفات: هي نقص في رأس المال بسبب العمليات المولدة للدخل للمشروع، ومن ناحية القيمة فإن قيمة المصروفات تساوي قيمة البضاعة أو الخدمات المستخدمة بواسطة المشروع في سبيل الحصول على الدخل.

[1] إبراهيم محمد السماعي، **أصول المحاسبة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص28.

- **صافي الإيراد:** هو الزيادة في رأس مال المشروع والناتجة عن العمليات المربحة، بمعنى الزيادة في الإيرادات عن المصروفات خلال الفترة المحاسبية.
- **صافي الخسارة:** هي النقص في رأس المال الناتج عن عمليات المشروع، بمعنى زيادة المصروفات عن الإيرادات خلال الفترة المحاسبية.

الجدول رقم (2-2): يمثل قائمة الدخل للمؤسسة

قائمة الدخل لشهر أفريل المنتهى		
الكلي	الجزئي	اسم الحساب
.....		الإرادات
		المصروفات
	.....	مصروف الرواتب
	.....	مصروف إيجار
	.....	مصروف دعاية
	.....	مصروف الماء والكهرباء
.....		صافي الربح

المصدر: رضوان حلوه حنان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص99.

ثالثا- قائمة التدفقات النقدية:

تظهر قائمة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة والتدفقات النقدية الخارجة منها وتنتج هذه التدفقات بنوعيها من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو المالية التي تقوم بها المؤسسة، وتهتم الإدارة بالتدفقات النقدية لأنها تحدد قدرة المؤسسة على سداد الالتزامات في موعدها وعلى تمويل الأنشطة المختلفة، ويهتم الملاك والمستثمرون بمعلومات قائمة التدفقات لأنها توضح قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأرباح، كما تعتبر هذه القائمة من المصادر المهمة للمعلومات التي يمكن استخدامها في التنبؤ بالمقدرة على تحقيق الربح.[1]

[1] عبد الحي عبد الحي مرعى، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008، ص88.

الجدول رقم (2–3): قائمة التدفقات النقدية

المبلغ	قائمة التدفقات النقدية بتاريخ 31 /12
.....	رصيد النقدية لأول مدة
	يضاف (أو يطرح)
.....	صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
.....	صافي التدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية
.....	صافي التدفقات النقدية من العمليات التمويلية
.....	رصيد النقدية في أخر مدة

المصدر: رضا صفار، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، دار الثقافة، الأردن، 2011، ص103.

المطلب الثاني: التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها ما يلي:

أولا– رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة، والحكم على مدى توازنها المالي خاصة على المدى القصير، وذلك بتاريخ معين ويتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة، كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): رأس المال العامل

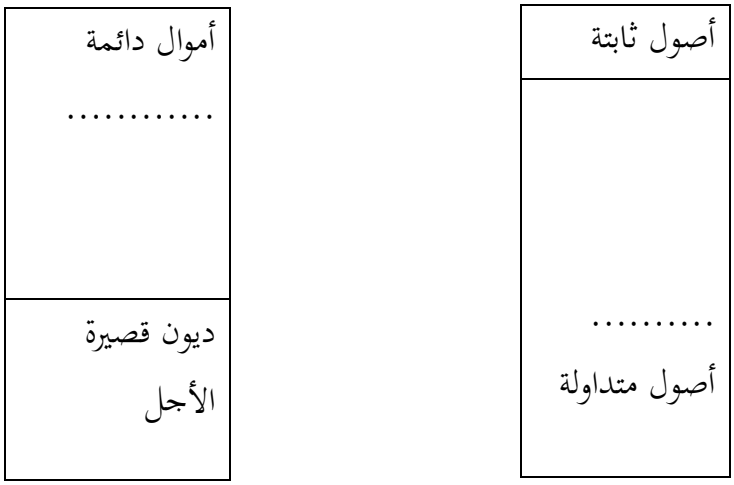

المصدر: زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص49.

ويتم حساب رأس المال العامل بالطرق التالية:[1]

- **في الأجل الطويل رأس المال العامل= الأموال الدائمة- الأصول الثابتة.**

- في الأجل القصير رأس المال العامل= أصول متداول – ديون قصيرة الأجل.

وإذا كان يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد المؤشرات القصيرة يتغير أحد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان ومن العوامل التي تغير من حجمه ما يلي:[2]

1- بالزيادة:

- زيادة الأموال الخاصة.

- التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية.

2- بالنقصان:

[1] زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص33.

- اقتناء أصول إنتاجية جديدة.

- تسديد القروض طويلة الأجل.

- نقصان قيمة الأموال الخاصة.

وينقسم رأس المال العامل إلى أربعة أقسام وهي كالتالي: [1]

1- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع الأصول المتداولة، الذي يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح أخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى.

2- رأس المال العامل الصافي: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأصول المتداولة وهو رأس المال العامل الذي رأيناه سابقا.

3- رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعملة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

4- رأس المال العامل الأجنبي: وهو مجموع الديون الطويلة والقصيرة الأجل المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

إذا كلما كان رأس المال العامل موجبا وكلما زاد مبلغه كلما كان ذلك مؤشرا على وضع مالي مريح من حيث التوازن المالي (السيولة) والعكس صحيح غير أن تدعيم هدف السيولة يؤثر سلبا على المردودية المالية.

ثانيا- احتياجات رأس المال العامل:

تدرس احتياجات رأس المال العامل في الأجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها تسمى موارد لدورة الاستغلال بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة فتسمى

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص52.

احتياجات دورة الاستغلال فيحاول المسيرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال على أن تكون ملائمة بين إستحقاقية الموارد مع سيولة الاحتياجات، كما هو مبين في الشكل الأتي:

الشكل رقم (2–3): احتياجات رأس المال العامل

<table>
<tr><td colspan="6">احتياجات الدورة</td></tr>
<tr><td rowspan="4">أوراق القبض</td><td colspan="2">زبائن</td><td>سندات التوظيف</td><td>منتجات تامة</td><td>مواد أولية</td></tr>
<tr><td rowspan="3">احتياجات رأس المال العامل</td><td colspan="5"></td></tr>
<tr><td>أوراق الدفع</td><td>ديون استغلال</td><td>ديون الشركاء</td><td>موردون</td><td>ديون مخزونات</td></tr>
<tr><td colspan="5">موارد الدورة</td></tr>
</table>

المصدر: مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص34.

وتحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة)– (الديون قصيرة الأجل– السلفات المصرفية)

وقد تم استبعاد القيم الجاهزة لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقترض غالبا في نهاية الدورة للتسوية.[1]

ثالثا– الخزينة:

يعتبر تسير الخزينة المحور الأساسي في تسير السيولة ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنها.

[1] زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره ، ص53.

إن احتفاظ المؤسسة بالخزينة أكثر من اللازم يجعل من السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال وإن تسرع المسيرين في الاحتفاظ بالسيولة بغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينها فالمؤسسات إذا كانت قيمة خزينتها معدومة أو سالبة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل تجميدها، وبالتالي زيادة الربحية لكنها ضحت بالاحتياط للوفاء بالديون المستحقة مما ينتج عنه أثار سلبية، ويعتبر التحليل المالي أنه كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة وإذا اكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة يكون مفضلا في حين توقف بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها.

وتحسب السيولة بإحدى الطريقتين:

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

المطلب الثالث: التحليل المالي باستخدام النسب المالية

عند تحليل الوضع المالي يمكن استخدام عدد ضخم من المعايير و النسب المالية المختلفة، نظرا لاختلاف المؤسسات باختلاف فروع نشاطها وأحجامها وانتمائها القانونية، وعلى الرغم من تنوع وتعدد مداخيل التحليل المالي إلى أنه من الممكن تصنيف النسب المالية إلى 04 مجموعات رئيسية هي:[1]

أولا– نسب السيولة المالية:

تهدف هذه النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير، ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها من خلال تدفقاتها النقدية العادية الناتجة عن المبيعات وتحصيل الذمم بالدرجة الأولى، وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع موجداتها قصيرة الأجل ومجموع التزاماتها قصيرة الأجل، ومن أهم نسب السيولة ما يلي:

1– نسبة السيولة الحالية:

[1] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص ص 34،45.

توضح هذه النسبة مقدار القيم الجاهزة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل وعليه فهي تبين للمؤسسة هل يجب عليها أن تحصل جزء من الذمم أم هي مجبرة على بيع بعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل.

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{ديون قصيرة الأجل}} .100$$

إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد صحيح فهذا يعني أحد الاحتمالات التالية:[1]

- تراجع نشاط المؤسسة.
- عدم تجديد الاستثمارات.
- فائض في التدفقات غير مستغل مع عرضة لتدهور في القيمة.

ثانيا- نسب التمويل:

تهدف هذه النسبة إلى إيجاد العلاقة المالية بين التزامات المشروع وقدرته على تسديد الأعباء المالية الثابتة كالأقساط والفوائد ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي:[2]

1- نسبة التمويل الذاتي:

وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الدائمة ويبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من قروض طويلة الأجل من توفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش للأمان وتحسب هذه النسبة كما يلي:[3]

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} .100$$

[1] خالد محمود الكحلوت، مرجع سبق ذكره، ص35.

[2] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[3] مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 46.

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة دون اللجوء للاستدانة الخارجية.

ثالثا– نسب النشاط:

تقيس نسب النشاط مدى فاعلية استخدام الموارد المالية داخل المؤسسة، وتختص إحدى نسب النشاط بتحليل استخدام الموارد الإجمالية للمؤسسة، وهذه النسبة هي نسبة المبيعات إلى مجموع الأصول والتي تعتبر مقياس المركزي يستخدم في مدى كفاءة العناصر التي تكون مجموع الأصول وإن نسب النشاط ودرجة المتاجرة بالملكية يعتبران من العوامل الرئيسية في تحديد الربحية.

وفيما يلي أهم النسب المتعلقة بالنشاط:[1]

1– معدل دوران مجموع الأصول:

تعبر هذه النسبة عن قدرة المشروع على استخدام الموارد المتاحة، أي إجمالي أصولها في تحقيق رقم الأعمال بمعنى قياس إنتاجية الأصول وقدرة كل دينار مستثمر في الأصول على تحقيق رقم الأعمال لتحسين معدل دوران الأصول وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فإذا كانت النسبة مرتفعة عن نسبة القطاع فهذا دليل على استغلال الموارد

[1] جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان، ص 116.

[2] دريد كامل أل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص94.

المتاحة بكفاءة، مما يعني أنه لا يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال، أما انخفاض معدل النسبة مقارنة بمعدل القطاع فإنه دليل على وجود زيادة في المبالغ المستثمرة لا يمكن الاستفادة منها.[2]

رابعا– نسبة المردودية

المردودية تعني قياس مقدرة المؤسسة وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة، ويمكننا دراسة الربحية من خلال ما يلي:[3]

1– نسبة مردودية النشاط:

تهتم هذه النسبة بمعرفة نتائج أعمال المشروع بعد الضرائب، وتعتبر النسبة أكثر شمولية للربحية ويمكن حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{مردودية النشاط} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}} .100$$

وارتفاع هذه النسبة إذا ما قرنت بالمؤشرات المعيارية فإنه دليل على كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح بتكاليف قليلة وإذا كانت منخفضة فهذا دليل على ارتفاع تكاليف المبيعات.

2– نسبة مردودية الأصل:

تبين هذه النسبة مردودية ما أستخدم من أصول للحصول على النتيجة، وتقيس قدرة الإدارة على تحقيق العائد على الأموال المتاحة للمشروع وتحسب بالعلاقة التالية:[1]

$$\text{نسبة مردودية الأصل} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}} .100$$

[3] خالد محمود الكحلوت، مرجع سبق ذكره، ص38.

[1] دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص109.

[2] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قررتها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص59.

إذا ارتفعت هذه النسبة قياسا بمعيار المقارنة فهذا يعني كفاءة السياسات التي تنتهجها المؤسسة، وأما انخفاض هذه النسبة فهو دليل على انخفاض هامش الربح على المبيعات وإلى انخفاض معدل دوران مجموع الأصول.

2- نسبة مردودية الأموال الخاصة

هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من النتيجة الصافية وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} .100$$

يعد ارتفاع ربحية الأموال الخاصة قياسا بمؤشر المقارنة دليلا قاطعا على تحسن ربحية الدينار الواحد من المبيعات، ومبررا على حسن الأداء في حين يكون انخفاضها دليلا على حالة الضعف في قوة المؤسسة.[1]

المبحث الثالث: تصنيف القروض حسب طبيعة موضوع التمويل

يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة، ومن خلال ذالك يمكن تصنيفها إلى نوعين، قروض موجهة لتمويل نشاط الاستغلال، قروض موجهة لتمويل نشاط الاستثمار.

المطلب الأول: القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال

يمكن تصنيف القروض الموجهة لتمويل نشاط الاستغلال إلى ما يلي:[1]

أولا– القروض العامة:

سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة لتمويل أصل بعينه وتلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

1– تسهيلات الصندوق:

هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر المدفوعات.

2– السحب على المكشوف:

هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كغاية رأس المال العامل.

3– قروض الربط:

هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحقيقها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص58.

ثانيا– القروض الخاصة:

هذه القروض غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول وهناك ثلاث أنواع من القروض الخاصة هي:[1]

1– تسبيقات على البضائع:

التسبيقات على البضائع هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للقرض.

2– تسبيقات على الصفقات العمومية:

الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية تقام بين هذه الأخيرة ممثلة في الإدارة المركزية من جهة والموردين من جهة أخرى.

3– الخصم التجاري:

هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبون وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق.

ثالثا– القرض بالالتزام:

إن القرض بالالتزام أو بالتوقيع لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقودا ولكن يعطي ثقته فقط ويكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزاماته

ويمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال هي:[1]

1– الضمان الاحتياطي:

[1] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص63.

هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ الورقة التجارية أو جزء منها في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.

2- الكفالة:

وهي أن يتضمن شخص معين له مكانة في المجتمع وله قدرة على سداد قيمة القرض الممنوح للشخص المدين إذا لم يستطع المدين تسديد المبلغ في آجاله المحدودة.

3- القبول:

في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدائن وليس زبونه.

رابعا- القروض المقدمة للأفراد:

إن بإمكان البنك أن يمنح قروضا من نوع آخر، هي ذات طابع شخصي بشكل عام وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد ومن بين هذه القروض بطاقات القرض والتي تستعمل في تسديد المشتريات الشخصية للأفراد دون استعمال النقود.

المطلب الثاني: القروض الموجهة لتمويل نشطات الاستثمار

تختلف عمليات الاستثمار جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث موضوعها ومدتها ولذلك فإن هذه العمليات تتطلب أشكالا وطرقا أخرى للتمويل تتلائم وهذه المميزات العامة وهي:[2]

أولا- عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات:

[1] عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص73.

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات ويرتبط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار ذاته.

1- القروض متوسطة الأجل:

هي قروض تمنحها البنوك للمؤسسات لشراء وسائل الإنتاج المختلفة، أي أنها وسيلة لتمويل الاستثمار التشغيلي للمؤسسة وتتراوح مدتها عادة بين 2 و7 سنوات، أما من وجهة نظر المصرف فإنه يكون في هذه الحالة معرضا لخطر تجميد أمواله لفترة طويلة نسبيا وبالتالي يواجه احتمال عدم السداد من طرف المؤسسة المقترضة ولهذا ظهرت بنوك متخصصة في منح هذه القروض.[1]

2- القروض طويلة الأجل:

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك التجارية لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكنها تعبئتها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار قبل البدء في الحصول على الفوائد، والقروض طويلة الأجل تمول استثمارات تفوق 7 سنوات وتمتد حتى 20 سنة ونظرا لطبيعة هذه القروض المتميزة من حيث الضخامة والمدة ظهرت مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة لا تقوى البنوك عادة على جمعها.

3- القرض الإيجاري:

هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية مؤهلة قانونا لذلك بوضع أصول مادية بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار.[2]

ويمكننا من خلال هذا التعريف استنتاج خصائص القرض الإيجاري الأساسية:

[1] عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص73.

[2] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص74.

أ– إن المؤسسة المستفيدة من هذا النوع من التمويل غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة وإنما تقوم بالدفع على أقساط.

ب– إن ملكية الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة وليس إلى المؤسسة المستأجرة وتستفيد هذه الأخيرة من حق الاستعمال فقط.

ج– في نهاية فترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاثة خيارات:

- إما أن تطلب تجديد عقد الإيجار وفق شروط يتفق بشأنها مجددا.
- إما أنها تشتري نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد.
- إما أن تمتنع عن تجديد العقد وتمتنع أيضا عن شراء الأصل.

د– تقيم عملية القرض الإيجاري علاقة بين ثلاثة أطراف هي المؤسسة المؤجرة، المؤسسة المستأجرة والمؤسسة الموردة لهذا الأصل.

ثانيا– حالات التوظيف المالي:

إن طرق التمويل الكلاسيكية يمكن أن تتم باستعمال أدوات مالية خاصة منها:

1– الأسهم:

هو عبارة عن ورقة مالية تثبت امتلاك حائزها لجزء من رأس مال المؤسسة التي أصدرته مع الاستفادة من كل الحقوق وتحمل كل الأعباء التي تنتج عن امتلاك هذه الورقة.

أ– خصائص الأسهم:

ومن هذا التعريف المبسط يمكننا استنتاج الخصائص العامة التي تتميز بها الأسهم:

- السهم هو ورقة تثبت ملكية صاحبها لجزء من رأس المال في حدود قيمته الاسمية، وعلى هذا الأساس فحامل السهم هو شريك في المؤسسة.

- يسمح السهم لصاحبه بالاستفادة من العائد وكذلك يتحمل جزء من الخسارة في حالة تحقيق المؤسسة لخسائر.

- الدخل الذي يدره السهم هو دخل متغير وهو مرتبط بالنتائج التي تحققها المؤسسة.
- إن السهم يعتبر بالنسبة للمؤسسة مصدر تمويل دائم.
- صاحب السهم له الحق في المشاركة في تسيير المؤسسة وذلك عن طريق المشاركة في عملية التصويت على القرارات المتخذة.
- يشكل السهم موضوعا للمضاربة في البورصة وتتحدد قيمته السوقية على أساس العائد المحقق وسعر الفائدة.
- في حالة تصفية المؤسسة أصحاب الأسهم هم آخر من يستوفي حقوقهم باعتبارهم شركاء.

2- السندات:

السند يمثل أحد الأدوات المالية التي تمثل مديونية على من أصدرها وتعطي لمن يحوزها دخل دوري ثابت، وتتضمن السندات جدولا محددا من المدفوعات المستقبلية وتختلف فيما بينها لاختلاف معدل العائد الذي تتعهد المؤسسة المصدرة بدفعه والذي يتحدد تبعا لطول فترة الاستحقاق.[1]

أ- خصائص السندات:

من خلال هذا التعريف يمكننا أن نستنتج الخصائص العامة التي تتميز بها السندات ونجملها فيما يلي:[2]

- يستفيد حامل السند من دخل ثابت ومعرف مسبقا يتمثل في الفائدة ويحصل عليه طوال عمر السند.
- حامل السند ليس له أي حق للتدخل في شؤون تسيير المؤسسة.
- إن السند يشكل موضوع للمضاربة في البورصة إلا أن قيمته تتحدد على أساس سعر الفائدة السائد في السوق المالية لحظة اتخاذ قرار البيع.
- في حالة تصفية المؤسسة أو إفلاسها تمنح الأولوية لحملة السندات على حملة الأسهم في استرجاع رأس المال الموظف باعتبارهم دائنين للمؤسسة.

[1] السيد متولي عبد القادر، **الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2010، ص140.

[2] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص75.

خلاصة الفصل:

يعتبر التحليل المالي أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة وفهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة، كما أن القروض التي تمنحها البنوك التجارية لها نفس طبيعة القروض التقليدية وهي أموال تمنحها البنوك لمتعامليها من أجل تمويل أي نشاط اقتصادي ولكن الاختلاف الجوهري هو في طريقة تقديمها للقروض وهذه الأخيرة هي التي تعطي للقرض سمة الحداثة، وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى النسب ومؤشرات التوازن المالي المستخدمة في التحليل المالي والتي تعطي لنا المعلومات حول السيولة والنشاط والربحية.

الفصل الثالث

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مواكبة التطورات التي تشهدها الساحة البنكية الجزائرية نتيجة انفتاح هذه الأخيرة على الأسواق البنكية العالمية، ولذلك يسعى موظفو هذه المؤسسة لبذل مجهودات كبيرة بغية مواجهة المنافسة التي فرضها اقتصاد السوق والحفاظ على مكانة البنك في السوق العالمية والوطنية والمحافظة على موارده المالية تفاديا لمخاطر الإفلاس، والحصول على أكبر حصة في السوق البنكية عن طريق التوسع الجغرافي أو توسيع وتنويع مجالات تدخلاته، وهذا ما جعل البنك يتمتع بالحرية واستقلالية القرار وتقديم أداء مهني عالي الجودة بواسطة استغلال كل الطرق والإمكانيات المتاحة.

وبعد تطرقنا في الجزء النظري إلى مختلف المعالم المتعلقة بالقرض والتحليل المالي، وحتى لا يقتصر عملنا على الجانب النظري حولنا تدعيمه بالجانب التطبيقي حيث قسمنا فصلنا الأخير إلى ما يلي:

المبحث الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت.

المبحث الثاني: تقديم ملف القرض و طرق تحليله من طرف البنك.

المبحث الثالث: خطوات منح قرض استغلال وقرض استثمار.

المبحث الأول: لمحة عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية الأول في ترتيب البنوك التجارية، وذلك من خلال حضوره الدائم ونشاطه الملحوظ وتنوع مجالاته وتوسع قاعدة الخدمات التي يقدمها لزبائنه، وتعتبر القروض من أهم الأعمال التي يقدمها البنك في تعاملاته مع الزبائن.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي، تأسست سنة 1982 مهمته تطوير الفلاحة وترقية العامل الريفي.

أولا– نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك عمومي تجاري مالي ووطني، تم انبثاقه من البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 مارس 1982 بموجب مرسوم 206- 82 في إطار السياسة التي تبنتها الدولة المتعلقة بإعادة هيكلة النظام المصرفي، وذلك بهدف المساهمة في تنمية ودعم النشاطات الصناعية والحرفية والمحافظة على القطاع الفلاحي وترقيته، ويعتبر شركة مساهمة حيث بلغت أسهمه 3300 سهم مقدرة بمليون دينار للسهم مكتتبة من طرف الدولة ولذلك فإن رأس ماله يقدر ب 33 مليار دينار.

ثانيا– تعريف وكالة تيارت (541):

بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة تيارت" هو مؤسسة كغيره من المؤسسات البنكية له دورا فعال في إنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الاقتصادية ويقع مقره في مركز مدينة تيارت بشارع الانتصار بجانب الشركة الجزائرية للتأمينات، ويتربع على مساحة قدرت ب 400 متر مربع في مبنى مشكل من ثلاث طوابق كما له عدة وظائف بنكية كقبول الأموال في شكل ودائع سواء كانت جارية أو لأجل والقيام بكافة التسهيلات البنكية للعملاء وتقديم بعض خدماتها للعملاء إلكترونيا، وذلك باستخدام الانترنت وأجهزة الصراف الآلي.

وفيما يخص الجانب الإقراض لهذا البنك فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي، كما يقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال لتمويل القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية والحرفية، وكذلك تمويل الأنشطة الغذائية وأنشطة الأخرى المختلفة في الريف.

كما يعتبر البنك تابع للمديرية الجهوية للاستغلال بتيارت، وهو بدوره يتكون من 13 وكالة محلية وهي مرشحة للارتفاع على اعتبار أن التنمية الفلاحية تعرف منعطفا سريعا ومتجدد، وهنا عرض للوكالات التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تيارت:

– على مستوى ولاية تيارت:

تيارت	541
رحوية	542
فرندة	543
مهدية	545
سوقر	546
قصر الشلالة	547
مدريسة	550
تاخمرت	552
عين كرمس	551
تيارت	554

– على مستوى ولاية تيسمسيلت:

تيسمسيلت	544
ثنية الحد	548
لرجام	549

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة تيارت

إن الهيكل التنظيمي لوكالة ما يوضح مدى تطور البنك الذي ينتمي إليه، فكلما كان الهيكل التنظيمي متطورا زادت نسبة أداء البنك ككل ويتكون الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت من:

أولا– مدير الوكالة: وهو الممثل الرسمي للوكالة وله عدة أعمال منها:

1– المحافظة وحماية صورة البنك.

2– متابعة ومراقبة جميع المصالح والفروع.

3– يترأس مجلس القرض ويسهر على القروض المقدمة.

ثانيا– السكريتاريا: وهي على علاقة مباشرة مع مدير الوكالة ومجمع الموظفين كما تربطها علاقة مباشرة مع الزبائن الذين يرغبون في نقل انشغالاتهم للمدير.

ثالثا– الواجهة: وتحتوي على المصالح التالية:

1– مصلحة الاستقبال والتوجيه: ومهمتها الرئيسية استقبال الزبائن وتوجيههم إلى المصالح التي تنطوي على خدمتهم.

2– شباك السحب: وينقسم بدوره إلى قسمين:

أ– شباك الدينار: يقوم بمختلف المعاملات النقدية مع الزبائن بالعملة الوطنية وكذا عملية التخليص.

ب– شباك العملة الصعبة: يقوم بمختلف المعاملات النقدية مع الزبائن بالعملة الصعبة وكذا إيداعات الزبائن بالعملة الصعبة إضافة إلى تبادل بالعملات المختلفة.

3– المكلف بالزبائن خواص: وهو يقوم بتقديم خدمات للأشخاص المعنويين.

4– المكلف بالزبائن الشركات: ويقوم بتقديم الخدمة للمؤسسات والشركات.

رابعا– ما وراء الواجهة: وتضم المصالح التالية:

1– مصلحة القروض: وتقوم بدراسة ومعالجة الملفات وتقديم القروض وهو المسؤول على كل العمليات المتعلقة بالقرض من ضمانات ومتابعة وغيرها.

2– مصلحة المنازعات القانونية: وتتولى ملفات الزبائن الذين استوفت ضدهم كافة الإجراءات الودية، وتم تحويلهم على مستوى القضاء كما تقوم بالحرص على دفع أتعاب المحاماة.

3– مصلحة التجارة الخارجية: وتقوم باستقبال وتحويل الأموال بالعملة الصعبة.

4– مصلحة الإدارة: وتقوم بالوظائف التالية:

أ– تسير الموارد البشرية.

ب– تكوين الموظفين العاملين بها.

ج– تنظيم الميزانية والسهر على تنفيذها.

خامسا– قسم التحويلات: ويقوم بتنفيذ أوامر التحويلات المقدمة من طرف الزبائن لفائدة حسابات أخرى و يضم المصالح التالية:

1– الخزينة الرئيسية: وتعتبر مصدر الأموال الموجهة لخدمة الزبائن وتمويل عملية منح القروض.

2– مصلحة الخدمة السريعة: وهي التي تقوم بتحسين أداء البنك اتجاه العميل كعملية توفير شبابيك التخليص الآلية وغيرها.[1]

الشكل رقم (3–1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة تيارت"

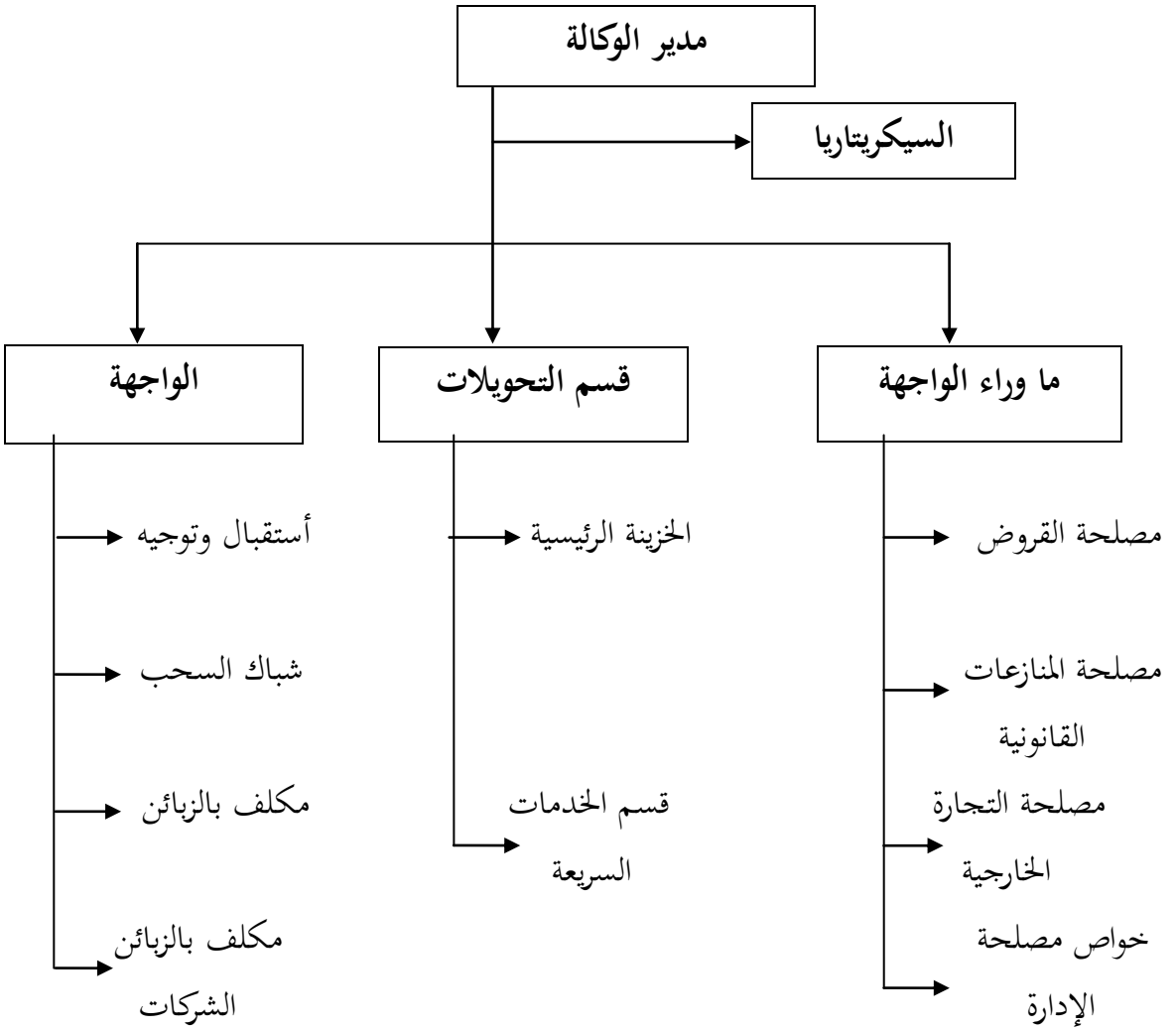

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

[1] بناءا على معلومات مقدمة من طرف موظف لدى البنك.

المبحث الثاني: تقديم ملف القرض و طرق تحليله من طرف البنك

يعتبر ملف القرض المقدم من طرف الزبون أساس الدراسة المبدئية التي من خلالها يسهل على البنك تحليل محتوى الوثائق مما قد ينتج عنه اتخاذ قرار إما بالقبول أو رفض لطلب الزبون.

المطلب الأول: المراحل التي تمر بها عملية تقديم ملف القرض

إن طلب قرض استغلال أو قرض استثمار يرتكز على الوثائق والمعلومات التي يقدمها الزبون والتي تتضمن بيانات كاملة ودقيقة.

أولا– إعداد ملف القرض

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام مصلحة الشؤون التجارية والفلاحية، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، بإضافة إلى معرفة نوعية المشروع الذي ينوي القيام به بعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف طلب القرض.

ثانيا– مكونات ملف القرض

1– الملف الإداري:

ويتكون الملف الإداري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مما يلي: [1]

- طلب خطي.
- شهادة ميلاد.
- شهادة إقامة.
- نسخة من بطاقة التعريف الوطني.
- نسخة من السجل التجاري.

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- عقد ملكية أو إيجار.
- شهادة عدم الخضوع للضريبة.

2- الملف التقني:

ويحتوي على الوثائق التي تمكن من إجراء دراسة تقنية اقتصادية للمشروع وهي كالأتي:

- مخطط الإنتاج التقديري.
- مخطط التمويل التقديري.
- مخطط الأعمال والأشغال.
- الميزانيات وجدول حسابات النتائج لخمس سنوات التقديرية القادمة.
- جدول اهتلاك القرض.
- الميزانيات وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات السابقة إذا كانت المؤسسة قديمة النشأة.

ثالثا- إيداع ملف القرض:

بعد قيام الزبون بتقديم الملف للوكالة البنكية يقوم البنك عن طريق المكلف بالدراسات بالتحقق من الوثائق المقدمة من طرف الزبون، وبعد قيام مصلحة الدراسات بكافة الإجراءات القانونية والاقتصادية يتم عرضه على لجنة القروض لإبداء رأيها إما بالقبول أو بالرفض.

المطلب الثاني: تقنيات دراسة ملف القرض

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل والقرض وكذلك تكوين ملف طلب القرض تتم عملية الدراسة الاقتصادية والفنية والمالية من طرف مكلف بالدراسة على النحو التالي: [1]

[1] وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أولا– الدراسة الاقتصادية:

1– العامل البشري:

ويقصد به مدى نزاهة الزبون والتزامه بتعهداته، كون القرض مبني على أساس الثقة بين البنك والمقترض.

2– العامل الاجتماعي:

ويعني دراسة موقع العميل في مجال نشاطه، بإضافة إلى إجراء دراسة حول الظروف المحيطة به التي من شأنها عرقلة النشاط المراد تمويله.

3– الضمانات:

وتعني مدى ملائمة الأصول التي ينوي الزبون تقديمها للبنك مقابل الحصول على القرض.

ثانيا– الدراسة الفنية:

ويقصد بها تعرف البنك على نوعية المنتوج بصفة عامة هل هو كمالي، تنافسي، ضروري، بغرض تحديد السعر الافتراضي لمعرفة القدرة التنافسية مع إمكانية تسويقه داخل وخارج السوق الوطني بإضافة إلى التعرف على نوعية التجهيزات والأدوات المستعملة في عملية الإنتاج.[1]

ثالثا– الدراسة المالية:

وتتم الدراسة المالية بناءا على الوثائق المالية والمحاسبية المتمثلة في الميزانية الفعلية والتقديرية وكذا جدول حسابات النتائج الفعلية والتقديرية، حيث تتم عملية التحليل والتشخيص عن طريق حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي فكرة واضحة عن الصحة المالية للزبون واستقلاله المالي وقدرته على الوفاء ومردوديته وربحيته بشكل عام.

[1] بناءا على معلومات مقدمة من طرف موظف بالوكالة.

المبحث الثالث: خطوات منح قرض استثمار وقرض استغلال

أثناء الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة (541) بتيارت أخذنا ملف مستثمر طلب قرض استثماري وملف لمؤسسة طلبة قرض استغلال وحاولنا دراسة وإظهار الخطوات المختلفة التي اتبعها البنك.

المطلب الأول: دراسة ملف طلب قرض استثمار وقرض استغلال

يقدم الزبون طلب خطي للقرض قصد تمويل مشروعه إلى الوكالة، فتقوم هذه الأخيرة بجمع البيانات المحاسبية والمالية عن المؤسسة والنشاط المراد تمويله.

أولا– تقديم المستثمر والمؤسسة لطلب القرض:

1– تقديم المؤسسة طالبة القرض:

تقدمت مؤسسة بطلب تمويل من الوكالة لسد حاجياتها وكان نوع القرض المطلوب متمثل في قرض استغلال قصير الأجل، فقامت الوكالة بدراسة عامة حول المؤسسة تمثلت في:[1]

أ– تعريف بالمؤسسة:

هي شركة ذات مسؤولية محدودة تقوم بتوزيع الحليب بالجملة.

ب– نشاط المؤسسة:

يتمثل نشاطها الأساسي في توزيع الحليب بالجملة.

ج– الغرض من المشروع:

الغرض هو توسيع أعماله التي هي في حالة نشاط والمتمثل في توزيع الحليب.

2– تقديم المستثمر طالب القرض:

بتاريخ محدد تقدم زبون (ع) إلى الوكالة بملف طلب قرض استثمار، يتمثل في قرض الإيجار للمعدات يندرج القرض ضمن القروض متوسطة الأجل ومدته 5 سنوات بغرض استغلالها في مستثمرة فلاحية.

[1] مقابلة شخصية مع آيت راشد عبد السلام، موظف لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وعند انتهاء فترة العقد يتاح للزبون ثلاثة خيارات:

- إما أن تطلب تجديد عقد الإيجار وفق شروط يتفق بشأنها مجددا.
- إما أن تشتري نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد.
- إما أن تمتنع عن تجديد العقد وتمتنع أيضا عن شراء الأصل.

3- ملف طلب القرض:

- طلب خطي للقرض.
- نسخة من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة.
- شهادة الميلاد 12.
- بطاقة الإقامة.
- البطاقة الجبائية.
- الدراسة الفنية الاقتصادية للمشروع.
- ميزانية الختامية ل3 سنوات الأخيرة مصادق عليها.
- محضر معاينة موضع ترسيخ المشروع.
- أي عقد ملكية إيجار.
- تقييم الممتلكات من قبل خبير عقاري.

4- الضمانات:

- المساهمة الشخصية.
- الاشتراك في صندوق التأمين على الأخطار.
- الرهن الحيازي للعتاد والرهن العقاري للأراضي.
- تفويض كتابي من عند الموثق لنقل قيمة تأمين الأراضي الممولة لفائدة البنك خلال مدة القرض.

ثانيا- اتخاذ قرار قبول أو رفض القرض:

بعد تقديم ملف القرض من طرف الزبون، يقوم مجلس القرض (اللجنة الداخلية) بدراسته على مستوى الوكالة وإبداء رأيه الأولي فيه، وبعدها يحول الملف في نسخة أخرى على مستوى المديرية الجهوية للاستغلال وهذا من أجل إقامة دراسة ثانية معمقة ترتكز على العناصر الموضوعية.

وفي هذا الصدد، وبعد القيام بالدراسة الثانية للملف نكون أمام حالتين:[1]

1- حالة القبول:

في حالة قبول الملف، فإنه يتم إشعار الزبون بالموافقة على طلبه ثم يقوم البنك بإصدار وثيقة الالتزام ولإعدادها يجب احترام التدابير القانونية المعمول بها.

2- حالة عدم القبول:

في حالة عدم قبول الملف فإنه يتم إشعار الزبون برفض طلبه ويطلب منه سحب ملفه، وإذا تم اعتبار أن اللجنة القضائية التابعة للمديرية الجهوية للاستغلال بعد قرارها بالرفض لم تأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل أو لم تقدر بعض العناصر، ففي بنك الفلاحة والتنمية الريفية يحق للزبون (صاحب المشروع) التقدم بوثيقة طعن للوكالة المعنية، حيث بعد تقديم هذا الطعن تقوم الوكالة الثانية برفعه إلى المديرية العامة لبنك البدر والذي بدوره ينظر في هذه المسألة ثانية ويعيد وضع تقييم للملف المقدم بهدف الدراسة وإعادة صياغة قرار نهائي في المشروع (قبول أو رفض).

المطلب الثاني: التحليل المحاسبي والمالي لمشروع المؤسسة الطالبة للقرض

إن الدراسة المالية لمشروع المؤسسة تدخل ضمن مسارات اتخاذ قرار القبول أو عدم القبول، وفي هذا الصدد تعتبر الوثائق المحاسبية التي يتقدم بها الزبون (م) للوكالة كإثباتات مالية ومحاسبية تمكن من إتمام الدراسة على أكمل وجه قبل إرسالها للجنة الخاصة بالقروض لاتخاذ القرار النهائي.

أولا- التحليل المحاسبي للمؤسسة الطالبة للقرض:

بالنسبة لصاحب المؤسسة، السيد (م)، جاء ملفه المالي مكون من:

- الميزانية التقديرية للسنوات الثلاث القادمة.
- جدول حسابات النتائج.
- جدول اهتلاك القرض.

[1] مقابلة شخصية مع آيت راشد عبد السلام، موظف لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الجدول رقم (3–1): الانتقال من الميزانية التقديرية إلى الميزانية المالية للسنوات الثلاث الوحدة ب(**دج**)

أنظر الملحق رقم (6)

الأصول	2014	2015	2016
الأصول الثابتة	4120000	2980000	1840000
قيم ثابتة	4120000	2980000	1840000
مصاريف إعدادية			
مباني			
تهييئات وتركيبات			
معدات وأدوات			
معدات نقل			
تجهيزات اجتماعية	5700000	5700000	5700000
استهلاك الاستثمار			
استثمارات قيد التنفيذ	(1580000)	(2720000)	(3860000)
قيم ثابتة أخرى	0	0	0
حقوق الاستثمار			
الأصول المتداولة	17866000	12712000	28118000
قيم الاستغلال	17191000	11682000	15850000
المخزون	17191000	11682000	15850000
قيم قابلة لتحقيق	500000	850000	11182200
حقوق على المخزونات			
حقوق على الشركاء والشركات الحليفة			
تسبيقات على الحساب			
تسبيقات على الاستغلال			
الزبائن	500000	850000	11182200
قيم جاهزة	175000	180000	1085800
حسابات بنكية			425800
حسابات بريدية			

الصندوق	175000	180000	660000
مجموع الأصول	21986000	15692000	29958000

جانب الخصوم:

الخصوم	**2014**	**2015**	**2016**
الأموال الدائمة	12971000	15680000	29926000
أموال شخصية	2350000	2350000	2350000
نتائج قيد التخصيص	4251000	6370000	16973000
نتيجة النشاط	6370000	6960000	10603000
ديون طويلة الأجل	0	0	0
ديون قصيرة الأجل	9015000	12000	32000
قروض بنكية			
قروض أخرى			
موردون			
مبالغ محتفظ بها في الحساب			
حسابات جارية للشركاء			
ضرائب الاستغلال الواجبة الدفع	15000	12000	32000
ديون الاستغلال			
تسبيقات وسلف مقبوضة من الزبائن			
أوراق للدفع			
تسبيقات بنكية	9000000		
مجموع الخصوم	21986000	15692000	29958000

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك.

الجدول رقم (3-2): جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث القادمة أنظر الملحق رقم (7)

	2014	2015	2016
مبيعات البضائع	170000000	178000000	185000000
بضائع مستهلكة	159800000	167320000	170000000
الهامش الإجمالي	10200000	10680000	14800000
الهامش الإجمالي	10200000	106800000	14800000
إنتاج مباع			
إنتاج مخزون			
إنتاج المؤسسة لحاجتها			
أداءات مقدمة			
تحويل تكاليف الإنتاج			
مواد ولوازم مستهلكة	600000	650000	720000
خدمات	700000	750000	800000
القيمة المضافة	8900000	9280000	13280000
القيمة المضافة	8900000	9280000	13280000
تحويل تكاليف الاستغلال			
مصاريف المستخدمين			
الضرائب والرسوم			
مصاريف مالية	450000	510000	650000
مصاريف متنوعة	360000	35000	42000
مصاريف الاستهلاك والمؤونات	580000	635000	845000
نتيجة الاستغلال	1140000	1140000	1140000
نواتج خارج الاستغلال	6370000	6960000	10603000
تكاليف خارج الاستغلال			
نتيجة خارج الاستغلال			
نتيجة التصفية			
نواتج خارج الاستغلال	6370000	6960000	10603000
نتيجة التصفية			
النتيجة الإجمالية	6370000	6960000	10603000
ضرائب على الدخل الإجمالي			
نتيجة السنة المالية	6370000	6960000	10603000

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك.

الجدول رقم (3-3): اهتلاك القرض أنظر الملحق رقم (8)

البيان	النسبة	السنة الأولى		السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
مصاريف إعدادية	%25					
مباني عقارية	%5					
مباني	%5					
منشآت مركبة	%20					
معدات وأدوات	%15					
معدات نقل	%20	5700000	440000	1140000	1140000	1140000
تجهيزات المكتب	%15					
تهييئات وتركيبات	%10					
مواد التعبئة والتغليف	%20					
القبلة للاسترجاع						
تجهيزات اجتماعية	10%					
المجموع	.....	5700000	440000	1140000	1140000	1140000

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك.

ثانيا– القراءة التحليلية للوضعية المالية للمؤسسة:

انطلاقا من الوثائق المحاسبية المقدمة (الميزانية،جدول حسابات النتائج، جدول إهتلاك القرض) يمكننا الخروج بالقراءة التحليلية التالية.

1– تحليل الميزانية باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

الجدول رقم(3–4): أنواع رأس المال العامل لسنة 2014، 2015، 2016.

البيان	السنوات	2014	2015	2016
رأس المال العامل الصافي	أموال دائمة – أصول ثابتة	8851000	12700000	28086000
رأس المال العامل الخاص	أموال الخاصة – أصول الثابتة	8851000	12700000	28086000
رأس المال العامل الإجمالي	مجموع الأصول المتداولة	17866000	12712000	28118000
رأس المال العامل الأجنبي	ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل	9015000	12000	32000

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق مقدمة من طرف البنك.

الشكل رقم(3–2): التمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة

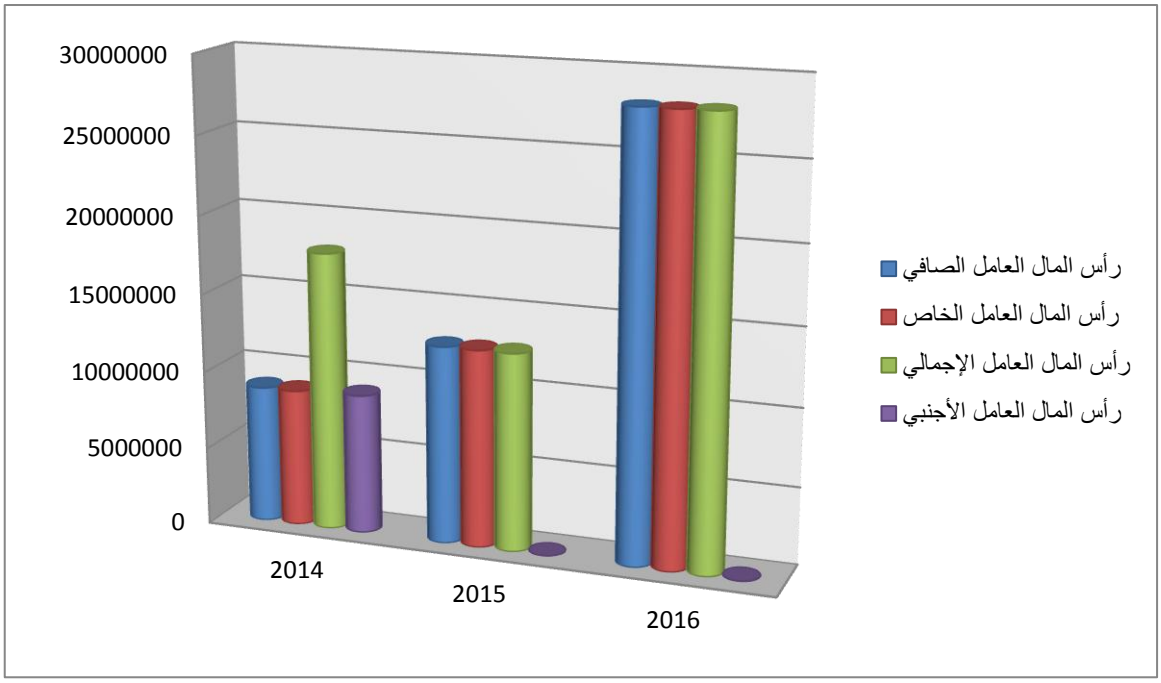

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

أ– تحليل رأس المال العامل:

من خلال النتائج المتحصل عليها في التمثيل البياني أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات وهي:

– بالنسبة لرأس المال العامل الصافي:

من خلال الجدول نلاحظ أن المشروع يحقق رأسمال موجب خلال السنوات الثلاث حيث وصل إلى 28086000دج في سنة 2016 وهذا مؤشر جيد يدل على الاستقلالية المالية للمشروع، وبالتالي فهو يتمتع بهامش أمان يسمح لها بمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، وبالتالي تمكن الموارد الدائمة من تغطية الأصول الثابتة.

– بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

نلاحظ قيمة رأس المال العامل الخاص موجبة خلال فترة الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية، وهو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية.

- **بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي:**

إن القيمة المعتبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

- **بالنسبة لرأس المال العامل الأجنبي:**

إن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا وبإمكانها الحصول على قروض إضافية وبسهولة.

الجدول رقم(3-5): حساب احتياجات رأس المال العامل

السنوات	2014	2015	2016
الأصول المتداولة - قيم جاهزة	17691000	12532000	27032200
ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية	15000	12000	32000
احتياجات رأس المال العامل	17676000	12520000	27000200

المصدر: من إعداد الطلبة تم حسابها من خلال المعطيات.

الجدول رقم (3-6): المؤشرات المالية

	2014	2015	2016
رأس المال العامل	8851000	12700000	28086000
احتياجات رأس المال العامل	17676000	12520000	27000200
الخزينة	-8825000	180000	1085800

المصدر: من إعداد الطلبة تم حسابها من خلال المعطيات.

الشكل رقم (3-3): التمثيل البياني للمؤشرات المالية

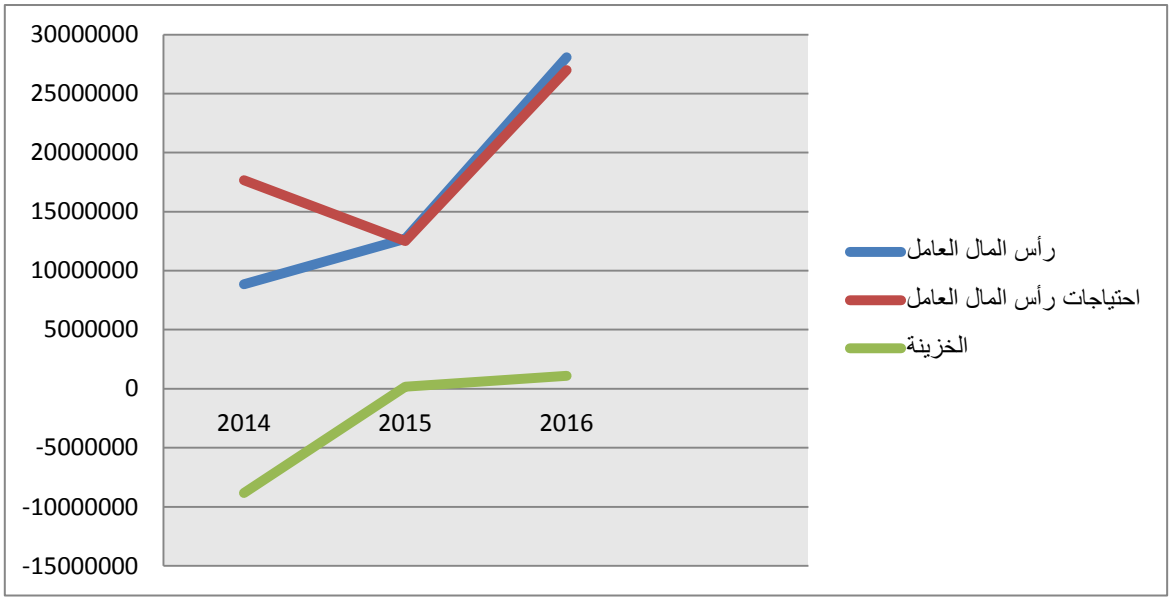

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على وثائق مقدمة من طرف البنك.

ب- تحليل احتياجات رأس المال:

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال جميع السنوات هذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية، أي أن الاستخدامات أكبر من الموارد وأن المشروع له نقص في الاحتياجات، وكذلك بسبب النقصان الملحوظ في الديون قصيرة الأجل التي وصلت قيمتها إلى 32000دج.

ج- تحليل الخزينة:

نلاحظ أن الخزينة سالبة في السنة الأولى وهذا يدل على أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل تجميدها وبالتالي زيادة الربحية، أما في السنتين 2015 و2016 نلاحظ أن الخزينة موجبة وهذا راجع إلى امتلاك المشروع نسبة جيدة من رأس المال العامل، وفي هذه الحالة يجب على المؤسسة توظيف هذه الأموال في مشاريع أخرى.

2- التحليل باستخدام النسب المالية:

الجدول رقم (3-7): كيفية حساب النسب المالية للسنوات 2014، 2015، 2016.

النسب المالية			2014	2015	2016
نسبة السيولة	نسبة السيولة الحالية	قيم جاهزة/الديون قصيرة الأجل	0.019	15	33.93
نسبة التمويل الذاتي	تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة	أموال دائمة/الأصول الثابتة	3.15	5.26	16.26
نسبة النشاط والدوران	معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال/مجموع الأصول	7.73	11.34	6.17

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معلومات مقدمة من قبل البنك.

الشكل رقم (3-4): التمثيل البياني للنسب المالية

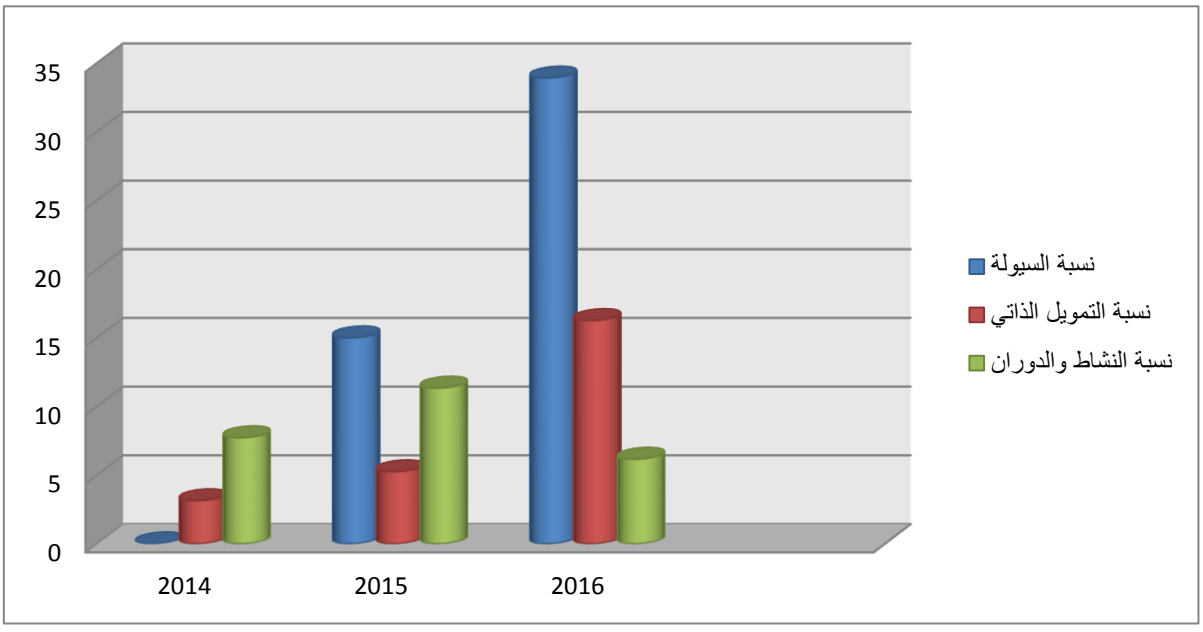

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معلومات مقدمة من طرف البنك.

أ- تحليل نسبة السيولة:

نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية في تزايد مستمر من السنة الأولى ب 0.019 حتى وصلت إلى 33.93 في سنة 2016، وهذا ما يفسر قدرة المؤسسة في التغلب على الديون قصيرة الأجل من خلال ما تملكه من قيم جاهزة.

ب- تحليل نسبة التمويل الذاتي:

من خلال حساب هذه النسبة اتضح أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة من أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة، وهذا ما يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل لأن النسبة تفوق 1.

ج- تحليل نسبة النشاط والدوران:

نلاحظ أن نسبة دوران الأموال المتجددة قد شهدت ارتفاع في سنة 2015 وصلت إلى 11.34 مقارنة بالنسبة المسجلة في سنة 2014 والتي قدرت ب 7.73، وهذا يدل على أن رقم أعمال المؤسسة قد ساهم بنسبة كبيرة في تمويل أصولها، وفي سنة 2016 شهدت انخفاض حيث وصل إلى 6.17 وهذا راجع إلى عدم الاستخدام الأمثل للموارد من طرف المؤسسة.

3- معدل المردودية المالية والمردودية الاقتصادية:

الجدول رقم (3-8): حساب المردودية المالية والاقتصادية

البيان	السنوات	2014	2015	2016
نسبة مردودية النشاط	الربح الإجمالي/ رقم الأعمال .100	%4	%4	%6
المردودية المالية	النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.100	%49	%44	%35
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/مجموع الأصول.100	%29	%44	%35

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.

الشكل رقم (3-5): التمثيل البياني لنسب المردودية

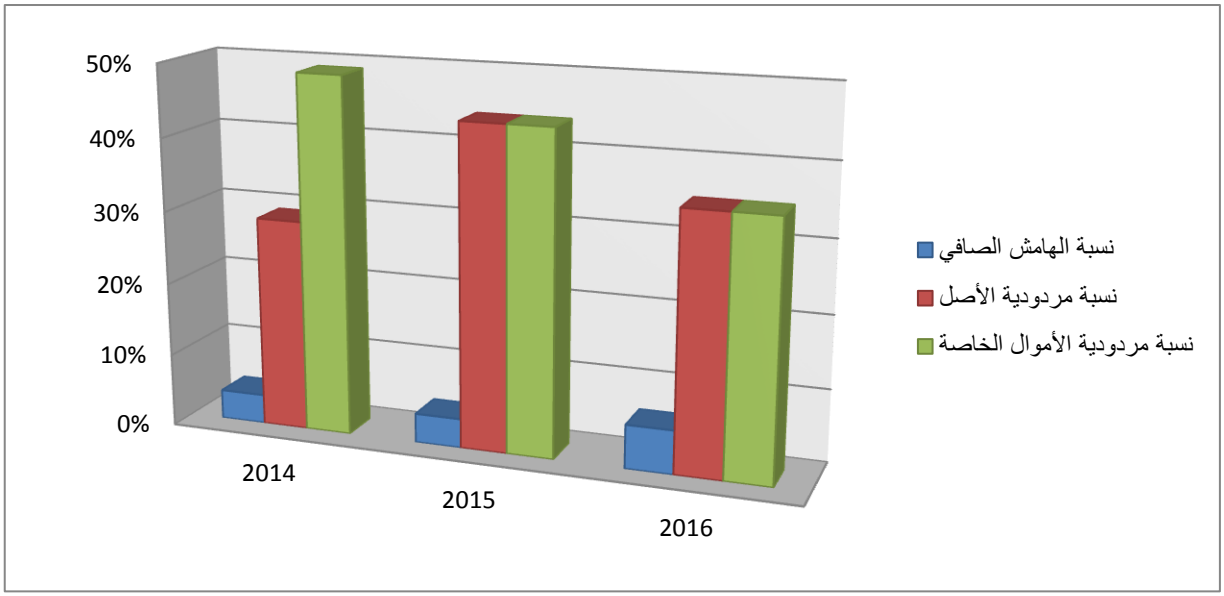

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق مقدمة من طرف البنك.

أ- تحليل نسب المردودية:

نلاحظ أن نسبة مردودية النشاط ثابتة في سنة 2014، 2015 حيث بلغت 4% ثم شهدت ارتفاع طفيف في سنة 2016 قدر ب 6% ويرجع هذا إلى الارتفاع في النتيجة الصافية.

من خلال الجدول نرى ارتفاع في المردودية المالية سنة 2014 وهذا راجع لارتفاع النتيجة الصافية، وفي سنة 2016 انخفضت إلى 35% وهذا بسبب انخفاض النتيجة الصافية مقارنة بارتفاع الأموال الخاصة وعموما نلاحظ أن مردودية المؤسسة معتبرة، حيث أن كل 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 0.49 دينار من النتيجة الصافية.

كذلك نلاحظ أن هناك ارتفاع في معدل المردودية الاقتصادية سنة 2014 إلى أعلى قيمة عرفتها المؤسسة خلال سنوات الدراسة وهو 44%، لتصل سنة 2016 إلى أسوء قيمة لها وهي 35% وهذا راجع للارتفاع الكبير لأصول المؤسسة مقارنة بنتيجة الاستغلال التي تحققها، وعليه فقد حققت المؤسسة ربح اقتصادي معتبر يسمح لها بالحصول على قرار ايجابي.

4- مرحلة منح ومتابعة تسديد قرض الاستغلال وقرض الاستثمار:

أ- مرحلة منح القرض:

- الدراسة الميدانية للقرض لمعرفة ما إذا كان القرض الممنوح مطابق للنشاط المذكور في الوثائق المقدمة لطلب القرض.
- إعداد محضر إثبات اقتناء المعدات الأولية لممارسة المشروع ومطابقته مع الواقع.
- تقديم الضمانات المطلوبة أو المتفق عليها في اتفاقية القرض.
- القيام بزيارات ميدانية دورية للتأكد من استمرارية المشروع.
- يتم تسديد أقساط القرض كل ستة أشهر حتى نهاية مدة القرض، وقبل موعد استحقاق القسط ب15 يوم يقوم البنك بإرسال للزبون رسالة تذكير ليسدد القسط في تاريخ الاستحقاق.

ب- مرحلة متابعة تسديد القرض:

يتم إرسال لجنة مختصة تابعة للبنك لمراقبة نسبة الإنجاز من أجل تحديد طرق تسديد القرض بواسطة جدول الاستهلاك مباشرة بعد سريان مدة القرض ومعدلات الفائدة التي تكون متغيرة حسب الشروط المتفق عليها وفي حالة عدم احترام الزبون لهذه الشروط يلجأ البنك إلى طرق أخرى لتسوية الوضعية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن قرار منح القرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية يتم عن طريق تسليط الضوء على الكثير من العناصر بصفة جيدة، وهذا ما دفع بالبنك لإتباع مجموعة من القواعد تعتبر كمرجع معتمد لدراسة طلبات القروض التي تساعد البنك على تحديد مكان الخطر واستنتاج نتائج نهائية من خلال قيامه بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض باستخدام أدوات التحليل المالي، ومن خلال هذا يمكن القول أن المؤسسة الطالبة للقرض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية التي كانت محل دراستنا قد تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة (2014 إلى غاية 2016) وذلك من خلال تحقيقها لخزينة صافية موجبة، وهذا النتيجة تعتبر مؤشرا إيجابيا للبنك اتجاه المؤسسة لقبول طلب القرض.

الخـــاتمـــة

يعتبر التحليل المالي ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي ازدادت أهميته في ظل توسع أنشطة البنوك، حيث أصبح لزاما على مسيري البنك التعرف على الوضع المالي للزبون قبل التفكير في عملية منح القرض، ونتيجة للتطور الذي تشهده البنوك لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية قادرة على تقديم صورة متكاملة عن وضع الزبون دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي، وهذا ما جعل هذه البيانات تخضع للفحص والتدقيق والتحليل بهدف دراسة أسباب نجاحها أو فشلها وبيان جوانب القوة وجوانب الضعف.

ونظرا للغموض الذي يصاحب عملية منح القرض، وما يصاحبه من حالة عدم التأكد جعل القرارات البنكية في مجال التمويل و دعم الاستثمار لم تعد عملية سهلة على مسيري القروض للقيام بها اعتمادا على خبرتهم الذاتية و دون دعمها بنتائج التحليل المالي، وهذا ما دفع بالبنوك لإتباع سياسة التخطيط لكافة نشاطها عبر مختلف الفترات المقبلة، وهذه السياسة تحتاج لرقابة التنفيذ وتقيم الأداء وتحديد الإنحرفات بمعنى عدم اتخاذ أي قرار بنكي إلا بعد إجراء دراسة معمقة وتحليل رقمي للقوائم المالية الختامية، حتى يتسنى للبنك اكتشاف نقاط القوة وتحديد مواطن الضعف و اتخاذ قرار سليم حول عملية منح القرض أو من عدمه.

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التي اعتمدت سياسة التحليل المالي في عملية معالجة الملفات المقدمة على مستوى الوكالة.

اختبار الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع وضعنا في بداية هذا البحث مجموعة من الفرضيات التي نعتبرها نتائج مسبقة لمجموعة من الأسئلة التي كانت كما يلي:

- المعايير المعتمدة من طرف بنك في منح القروض والضمانات التي اشترطها لتجنب المخاطر تتمثل في السياسة الإقراضية المحكمة التي يتبعها.

وقد ثبت صحة الفرضية من خلال الفصل الأول حيث استنتجنا أن البنك ليس حرا في تعملاته مع الغير في مجال منح القروض، وإنما هناك سياسات وتقنيات تتحكم في ذلك وهذه التقنيات تختلف حسب طبيعة القروض، ومن بين السياسات المستخدمة من قبل البنك تحليل الوضعية المالية للزبون مع اتخاذ كافة

الإجراءات الاحتياطية كالضمانات المسبقة المقدمة من طرف الزبون وكافة هذه الاجراءت تدخل ضمن السياسة الاقراضية المنتهجة من قبل البنك.

- التحليل المالي يبين الوضعية المالية للمؤسسة كما أن له دور كبير في تحقيق المردودية وتحسين السيولة.

وقد ثبت صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني حيث استنتجنا أن قرار البنك النهائي حول عملية منح أو رفض القرض يكون مصدرها النتائج النهائية للتحليل المالي التي يعطي صورة حقيقية عن الوضعية المالية للزبون، من خلال تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية وتحليلها عن طريق المؤشرات والنسب المالية كما أن التحليل المالي يعتبر مصدر المعلومات وذلك عن طريق التنبؤات المسبقة التي تساعد على تقديم معلومات اللازمة حول السيولة والنشاط و المردودية.

- تخضع عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدراسة دقيقة ومحكمة بما يتماشى وخدمة الإقتصاد وتنمية البنك.

وثبت صحة هذه الفرضية من خلال الدراسة الميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة تيارت"، حيث تم استنتاجنا أن البنك قبل اتخاذه أي قرار بشأن منح أو رفض القرض يقوم بإجراء دراسات معمقة لوضعية الزبون باستخدام طرق رياضية وعلمية بإضافة إلى الزيارات الميدانية للتأكد من صحة المشروع على أرض الواقع ودراسة إمكانية نجاح المشروع في المستقبل، وهذه الدراسات تدخل ضمن مخطط إدارة المخاطر والحفاظ على الموارد المالية للبنك وضمان ربحيته من المشروع، كما يسعى البنك جاهدا لدراسة وتلبية مختلف طلبات الزبائن وذلك خدمة لبرنامج وزارة الفلاحة والصيد البحري المتمثل في بعث التنمية الفلاحية و إنعاش الاقتصاد الوطني.

نتائج البحث: لقد توصلنا من خلال دراستنا للموضوع إلى مجموعة من التوصيات يمكن حصرها فيما يلي:

1- إن هدف البنك من استخدام أداة التحليل المالي هو التقليل من خطر عدم السداد الذي لا يمكن الحد منه كليا، ولذلك فإن تقديرها يعتبر عنصرا أساسيا، فاستعمال البنك لطرق التنبؤ يسمح له بالتقليل

من حجم المخاطرة وهذا من خلال التحليل الجيد لوضعية الزبون التي يتمكن البنك من خلالها باتخاذ القرار سليم والأمثل لتفادي المخاطر.

2- إن تشخيص وضعية الزبون ترتبط بمقاييس الربحية والسيولة والمردودية، والبنك يعتمد عليها بهدف ضمان ربحيته في المستقبل، وفي نفس الوقت كسب رضا المساهمين والزبائن.

3- إن مصداقية القوائم المالية المقدمة من طرف الزبون تساهم بصفة غير مباشرة في زرع الثقة لدى البنك اتجاه زبونه من خلال النتائج النهائية التي تظهرها أدوات التحليل المالي التي تساعد المحلل المالي في التعرف على نقاط القوة و مواطن الضعف لدى طالب القرض.

4- إن إصدار البنك لقرار المنح أو الرفض لطلب القرض يكون مبنيا على دراسات معمقة لملف العميل (دراسة اقتصادية، مالية، فنية).

5- اعتماد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الدراسات المعمقة بهدف المحافظة على موارده وهذا ما جعله يحتل مراتب متقدمة على المستويين الوطني والدولي.

الإقترحات والتوصيات: من خلال دراستنا للموضوع نقترح ونوصي بما يلي:

- توفير خبرات بنكية متخصصة وقادرة على إدارة البنك، خاصة في مجال اتخاذ القرارات السليمة.
- تحديث طرق معالجة ملفات القرض، واعتماد طرق علمية ذات معرفة شاملة من خلال عصرنة المنظومة البنكية.
- زيادة المتابعة الدقيقة والمراقبة قبل وبعد عملية منح القرض.
- الاعتماد على بطاقات القرض نظرا لما توفره للبنك والزبون من ربح للوقت ونقص تكلفة الدراسة وتحديد الملف.

أفاق الدراسة: إن موضوع التحليل المالي لا يقتصر على المؤسسة البنكية فقط وإنما يطبق على أنواع أخرى من المؤسسات وهذا ما دفعنا لطرح مجموعة من البحوث من بينها ما يلي:

- خطر اتخاذ قرار القرض على ربحية البنك.
- دور التحليل المالي في تقييم طلبات القروض.
- أهمية القروض البنكية في تطوير التنمية الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

01- إبراهيم محمد السماعي، **أصول المحاسبة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

02- إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، مصر.

03- إسماعيل يحي التكريتي، **أسس ومبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الأولى، دار الجامد، الأردن، 2010.

04- جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية**، دار النهضة العربية، لبنان.

05- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لغرض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق، عمان، 2010.

06- رضا صفار، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، دار ثقافة، الأردن، 2011.

07- رضا رشيد عبد المعطي، **إدارة الائتمان**، دار وائل، الأردن، 1999.

08- رضوان حلوه حنان ونزار فليح البشاوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الثانية، دار إثراء الأردن، 2009.

09- زغيب مليكة وبوشنقير الميلود، **التسير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

10- شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.

11- طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

12- طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، الطبعة الأولى، دار المستقبل، الأردن، 2012.

13- عامر عبد الله، **التحليل و التخطيط المالي المتقدم**، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2015.

14- عبد الحي عبد الحي مرعى، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2008.

15- عبد الرزاق بن حبيب و خديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

16- عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية- بنوك تجارية- أسواق الأوراق المالية- شركات التأمين- شركات الاستثمار**، الدار الجامعية، مصر،2001.

17- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، **تنظيم و إدارة البنوك**، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000.

18- عبد القادر بحيح، **الشامل لتقنيات أعمال البنوك**، دار الخلدونية، الجزائر، 2013.

19- عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، مصر، 2000.

20- عدنان تايه النعيمي وأخرون، **الإدارة المالية**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة، الأردن، 2011.

21- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، طبعة الأولى، غير منشور، فلسطين، 2008.

22- كتوش عاشور، **المحاسبة العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

23- مبارك لسلوس، **التسير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

24- محمد أحمد الكايد، **الإدارة المالية الدولية والعالمية التحليل المالي والاقتصادي**، الطبعة الأولى ، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، 2010.

25- محمد صالح الحناوي وعبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسة المالية- البورصة والبنوك التجارية**، الدار الجامعية، مصر، 1998.

26- محمود يونس وكمال أمين وصال، **اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المالية**، قسم الاقتصاد، مصر، 2005.

27- منير إبرهيم الهندي، **إدارة الأسواق والمنشأت المالية**، منشأة المعارف، مصر، 1999.

28- هشام جبر، **ادارة المصارف**، الطبعة الثانية ، الشركة العربية المتحدة، مصر، 2008.

29- السيد متولي عبد القادر، **الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير**، الطبعة الأولى ، دار الفكر، عمان، 2010.

30- حسي صادق، **التحليل المالي دراسة معاصرة وتطبيقاتها**، مجدلاوي، عمان، 2000.

31- سامر جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة، الأردن، 2011.

32- محمد داود عثمان، **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2013.

33- منير شاكر محمد وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، الطبعة الثانية، دار وائل، الأردن، 2008.

34- مفلح محمد عقل، **مقدمة في الإدارة المالية**، الطبعة الأولى، دار جنادين، السعودية، 2006.

35- دريد كمال آل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الثانية، دار المسير، الأردن، 2009.

36- نعيم نمر داوود، **التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية**، الطبعة الأولى، دار البداية، الأردن، 2012.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات

37- خالد محمود الكحلوت، **مدى اعتماد المصاريف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية)، غزة، 2005.

38- صخري جمال عبد الناصر، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح)، ورقلة، 2013.

39- عون الله سعاد، **القرض المصغر في الجزائر**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تسير و اقتصاد المؤسسة، جامعة إبن خلدون)، تيارت، 2007.

40- اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير، إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر)، باتنة، 2009.

ثالثا: الندوات و المؤتمرات

41- ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، **التحليل المالي وقراءة القوائم المالية والسلع**، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر2006.

42- طلال أبو غزالة وشركائه، دورة تدريبية وورشة عمل في **التحليل المالي المتقدم**، اليمن، 2005.

رابعا: المقابلات

43- مقابلة مع المكلف بالزبائن.

44- مقابلة مع المكلف بالدراسات.

45- مقابلة مع رئيس مصلحة المحاسبة.

الملخص

تزايد اهتمام البنوك بأدوات التحليل المالي في عملية منح القروض، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده البنوك التجارية، ومساهمتها في خلق الثروة لذا أضحى التحليل المالي أداة سياسية يمكن من خلالها تقييم وضعية الزبون والحكم على وضعيته بشكل علمي.

ولهذا فإن البنك يحتاج في كل الحالات إلى محللين ماليين أكفاء يستعطون القيام بهذه المهمة، مما أدى بالبنوك إلى إدراج أدوات التحليل المالي كأداة إجبارية ضمن خططها الدراسية، قبل التفكير في عملية منح أو رفض لطلب الزبون فيما يخص عملية الإقراض، و بتالي فإن التشخيص الجيد لوضعية الزبون يضمن للبنك التعرف الجيد على وضعيته المالية.

وقد اتضح لنا من خلال الدراسة الميدانية أن القرارات التي يتبنها بنك الفلاحة والتنمية الريفية حول منح أو رفض طلب قرض استثماري أو قرض استغلال، تعتمد بقدر كبير على النتائج التي تظهرها نسب ومؤشرات التحليل المالي.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، منح القروض ، مؤشرات التحليل المالي.